

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٨٣

الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لایل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد مانزي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسيتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2013/350)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على

السلام والأمن الدوليين (S/2013/350)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسبانيا وأفغانستان وألمانيا وإيطاليا وتركيا وكندا ولايفيا والهند واليابان.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد يونيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/350 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): نعقد هذه الجلسة في خضم اشتداد التركيز على كفاءة إبقاء العمليات الانتقالية الثلاث المعقدة والمتراطة - السياسية والأمنية والاقتصادية -

على المسار الصحيح. ومن المرتقب أن تُتَوَجَّح تلك الجهود في عام ٢٠١٤، غير أن عناصرها الأساسية ينبغي وضعها هذا العام.

وفي قلب العملية الانتقالية يقع تعزيز الملكية الوطنية والقيادة الأفغانتين. وبالتالي، فإن المسؤولية عن الدفع بوتيرة التقدم تقع حكومة أفغانستان وقيادات القوى السياسية في البلد. لكن هناك حاجة واضحة لتقديم الدعم الدولي على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، إلى غاية عام ٢٠١٤ وما بعده، بما يعزز قيادة أفغانستان.

وكما أعلن عن ذلك هذا الأسبوع، بدأت قوات الأمن الأفغانية المرحلة الأخيرة في تولي المسؤولية الرئيسية عن استتباب الأمن في جميع أنحاء البلد. غير أن العناصر المعادية للحكومة تسعى للتصدي لهذه العملية باستهداف أفراد قوات الأمن وترهيب المدنيين. وتروم زعزعة ثقة السكان في الحكومة وقوات الأمن لديها.

ونشهد ازدياد شن العمليات الوحشية والمعقدة على الأهداف البارزة، التي تخلف خسائر كبيرة في صفوف المدنيين لكنها قليلا ما تصل إلى الأهداف العسكرية، وإن كانت تجتذب اهتمام وسائل الإعلام. والاختيالات المستهدفة لمن يُعتبرون من أنصار الحكومة تشمل الموظفين المدنيين والعاملين في مجال القضاء، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وأعراف الحرب. وفي المراكز السكانية، تدل الهجمات المرتكبة في الأماكن العامة على تجاهل تام لأرواح المدنيين.

إن قوات الأمن الأفغانية تقاتل ببسالة وتتحمل وطأة الخسائر، مُبديّة قدرًا متزايدًا من الشجاعة والثقة والكفاءة في التصدي لنوايا القوات المعادية للحكومة. وفي الوقت ذاته، تحتاج القوات الأفغانية، لا سيما الجيش الوطني، للعناصر التمكينية الحاسمة مثل القدرات الجوية لكفالة فعاليتها واستدامتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد.

ونأمل أن يتم التوصل إلى حل عما قريب للخلافات والشواغل المشروعة الحالية فيما يتعلق بمكتب الطالبان في الدوحة، وبالتالي تمهيد السبيل لإجراء مناقشات مباشرة من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة بين المجلس الأعلى للسلام والطالبان. ونأمل أيضا أن تقترن هذه العملية بالحد من أعمال العنف والخسائر في صفوف المدنيين.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على استعداد لدعم جميع جهود السلام والمصالحة، استنادا وفي امتثال تام لولايتها. والبعثة على استعداد، من جملة أمور، لتيسير حوار ثنائي المسار فيما بين أبناء أفغانستان، فضلا عن التواصل مع الطالبان بشأن المسائل المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان، وتطبيق القانون الإنساني والحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

ويتطلب تعزيز السلام والمصالحة تهيئة بيئة إقليمية مواتية. والتطورات المستجدة مؤخرا بين أفغانستان وباكستان، على النحو الذي أشار إليه تقرير الأمين العام (S/2013/350)، تثير القلق. وهذه التوترات مؤسفة وخطيرة، لا سيما في هذه المرحلة من تطور أفغانستان. فهي تضيف عناصر أخرى من المخاطرة على الحالة السياسية والأمنية المعقدة أصلا في أفغانستان والمنطقة. وينبغي للبلدين معالجة شواغلهم ومشاكلهم وأسبابها الكامنة، بغية بناء الثقة والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تسهم في تصعيد التوترات وتأجيج مشاعر الناس. ويتشاطر البلدان الجاران شواغل ومصالح مشتركة في مكافحة الإرهاب. ويمكن أن ينجحا أو يفشلا معا.

ومما يثلج صدري أوجه ما تم من تبادل في أعقاب الانتخابات التي أجريت مؤخرا في باكستان بين الرئيس كرزاي ورئيس الوزراء نواز شريف، فضلا عن استئناف الاتصالات العسكرية الرفيعة المستوى بين البلدين، بمشاركة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن نقل السلطة بصورة سلسة ومشروعة هو أهم جزء من العملية الانتقالية، إذ يشكل أساس جميع الجهود الأخرى. ولا يزال الرئيس كرزاي يؤكد مجددا التزامه بالتنحي، وفقا للدستور. والتخطيط وتحديد المواقع قبل إجراء الانتخابات المقررة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، يطغيان على المشهد السياسي.

وعلى الرغم مما أراه من تقدم في العديد من المجالات الفنية، يساورني القلق إزاء استمرار تأخير إقرار الجزئين الرئيسيين للقانون الانتخابي. وللتحضير للانتخابات بانتظام وفي الوقت المناسب، لا بد من إقرارهما قبل العطلة الصيفية للجمعية الوطنية. وسيطلب ذلك حلولاً توفيقية وحسن النوايا من لدن جميع الأطراف، لا سيما مشاركة الحكومة مشاركة استباقية. واستمرار عدم إحراز التقدم في هذا المجال الحاسم أثار فعلا الشكوك لدى البعض في النوايا المتعلقة بإجراء الانتخابات في حينها وبصورة مقبولة.

إن ازدياد التركيز على اتفاق وطني واسع النطاق فيما يتعلق بالبرامج الانتخابية والمرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية أمر مشروع بل مستحب. غير أن ذلك يجب ألا يتم على حساب التحضيرات للانتخابات، ولا يمكن أن يحل محل انتخابات نزيهة، بل ينبغي ألا يكون كذلك. ليس هناك أي بديل عن إجراء انتخابات جامعة وشفافة باعتبارها وسيلة لتحقيق الانتقال السياسي المتسم بالقدر اللازم من المصادقية والمقبولية. وتكتسي الانتخابات أهمية محورية لكفالة المشروعية الدولية والمحلية واستدامة الدعم الكبير من لدن المجتمع الدولي للحكومة الجديدة.

السلام أكبر ما يصبو إليه الشعب الأفغاني. والجهود السياسية المرتكزة على إنشاء مكتب لحركة الطالبان في الدوحة بغية إجراء محادثات بين المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان وممثلي الطالبان المأذون لهم من أجل تعزيز السلام والمصالحة أدت إلى تطورات وإعلانات متناقضة خلال هذا الأسبوع.

إن المؤشرات الإنسانية المتدنية بصورة حادة في أفغانستان تتعرض لمزيد من الضغوط من خلال تقليص حيز العمل الإنساني. غير أن الاستجابة الإنسانية وحدها لن تكفي، ولا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام وإعطاء الأولوية للحلول الدائمة ولقدرة الحكومة. وهذا يشمل زيادة التركيز على نظم إدارة الكوارث والنازحين واللاجئين، وعودتهم الطوعية وتوفير سبل العيش المستدامة لهم، والوصول الدائم للنظام الصحي وكفالة جودته.

هذه مرحلة دقيقة. ولا يمكن عكس المسار، إلا أن على السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني والشركاء الدوليين أن يعملوا معا لضمان الاستدامة. هناك نتائج تناو لها التقرير، ولكن هناك انتكاسات ظهورها حتمي الآن وفي المستقبل. نحتاج إلى الثقة وإمكانية التنبؤ. نحتاج إلى جهود داخلية وخارجية عازمة لإثبات خطأ السيناريو الأسوأ. هذا هو التحدي المائل ولكن مواجهته ممكنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأشكركم على عقد مناقشة اليوم بشأن أفغانستان. وأرحب بحضور صديقي العزيز، الممثل الخاص كوبيش، بينا هنا اليوم. ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة ودعمه المستمر لأفغانستان.

تمر أفغانستان بمرحلة دقيقة. إذ بينما تستعد القوات الأجنبية للانسحاب في العام القادم، تتولى القوات الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن والدفاع عن بلدها. وقبل يومين في كابل، تحقق إنجاز هام للغاية، تمثل في إطلاق المرحلة الخامسة والأخيرة للتحويل الأمني رسمياً، وهذا إنجاز

إن المؤتمر الرئيسي الذي سيعقد الشهر المقبل في كابل سيقيّم ما أحرز من تقدم بشأن ما قطع من التزامات متبادلة قبل عام في طوكيو في مجالي إصلاح نظام الحكم والمساعدة المدنية الدولية. والمناقشات الصريحة بين حكومة أفغانستان وشركائها الدوليين يجب أن تثمر خطة عمل مُجددة في العام القادم.

ولم تقتصر النتائج الملموسة على المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة، بل تناولت أيضاً، وفي هذه المرحلة من الانتقال، مسائل تتعلق بالانتخابات وحقوق الإنسان. وهي تعالج لبنات البناء الأساسي للدولة الأفغانية.

إن تعيين مفوضين جدد لحقوق الإنسان في لجنة حقوق الإنسان المستقلة الأفغانية هذا الأسبوع يثير التساؤلات حول ما إذا كانت عملية التعيين تلك قد التزمت بالمبادئ والمعايير الدولية واستوفت المتطلبات القانونية الأفغانية من حيث الشفافية والتشاور واختيار أشخاص مستقلين ومؤهلين. وهذه الشواغل قيد استعراض مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في جنيف حالياً، كما ستستعرضها هيئة الاعتماد الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، سيخضع عمل اللجنة لمزيد من التمحيص.

وتنفيذ القانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، وحماية حقوق النساء والفتيات الأفغانيات والنهوض بهما، وحماية المكاسب التي أحرزتها المرأة الأفغانية خلال العقد المنصرم، هو التزام رئيسي آخر. ومشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والسياسية والحياة العامة مكفولة دستورياً في أفغانستان ومعترف بها عالمياً باعتبارها أساسية لتحسين التنمية الاجتماعية، بما في ذلك صحة ورفاه الأطفال، الذين يمثلون مستقبل أي أمة. وللمناخين الدوليين الرئيسيين موقف واضح، مؤداه أن أي تلمص من هذه الالتزامات، بما في ذلك القانون المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة وتطبيقه، سيكون له أثر سلبي مباشر على المساعدة الدولية في المستقبل.

ونظرا للمخاوف التي أثارها ذلك، بما ينطوي عليه من تناقضات واضحة فيما يتعلق بعمليتنا للسلام، قررت حكومة أفغانستان، أولا، أن مجلس السلام الأعلى لن يشارك في محادثات سلام في ظل الظروف التي افتتح فيها مكتب طالبان؛ ثانيا، تعليق المفاوضات حول الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة. وأفغانستان، بالطبع، تتوقع من شركائها الدوليين الوقوف في وجه أي تهديد لاستقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. وفي الواقع، فإن كل اتفاقات الشراكة مع أفغانستان تعقد في ضوء المصالح الوطنية لأفغانستان وتهدف إلى النهوض بسلام وأمن واستقرار البلد.

وفي حين تلتزم أفغانستان بعملية للسلام والمصالحة تضمن إنهاء النزاع بشكل دائم، فإن السعي وراء عملية من شأنها أن تقوض المكاسب التي تحققت بصعوبة خلال الـ ١٢ عاما الماضية - دستورنا، وحقوق المواطنين، والنساء بصفة خاصة، ونظامنا الديمقراطي - لن يكون مقبولا من الشعب الأفغاني بأي حال. وأفغانستان لا تعترف بشيء اسمه إمارة الطالبان. ورفع علم طالبان في الدوحة يوم الثلاثاء كان مجرد تذكرة بماض أسود ودموي ما زال بلدي يكافح للخروج منه. وجمهورية أفغانستان الإسلامية هي السلطة السيادية والشرعية الوحيدة التي اختارها الشعب الأفغاني والتي يعترف بها ويؤيدها المجتمع الدولي.

وفضلا عن ذلك، فإن ملكية أفغانستان لعملية السلام والمصالحة لا غنى عنها، ولا مساس بها. وأي نتيجة ناجحة لعملية المصالحة تتطلب الحفاظ على طابع المفاوضات التي يقودها ويديرها الأفغان. تلك مسألة أقرت بها أفغانستان والمجتمع الدولي برمته، بما في ذلك مجلس الأمن.

واغتتم هذه الفرصة لكي أوضح للمجتمع الدولي وكل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن مكتب طالبان أنشئ لغرض واحد واضح، ألا وهو محادثات سلام تلتزم بالمبادئ المتفق عليها تماما، كما ذكرنا. وأي أنشطة أو

مشهود ومبعث فخر للشعب الأفغاني. فقواتنا الأمنية تتعامل مع حالات أمنية معقدة بثقة متزايدة وبقوة. ونحن مستعدون لترسيخ مكاسبنا، والوقوف على أقدامنا، والدفاع عن أنفسنا وتأمين السلام الدائم.

إن التحول في مجمله يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان. وبغية كفالة الأمن والدفاع عن بلدنا، لا بد أن تتوحد صفوف الأفغان كافة من خلال حوار وطني و بروح الوحدة الوطنية للتوصل إلى حل سياسي يؤيده الجميع. وفي الأشهر الأخيرة، انخرطت أفغانستان بشكل مكثف مع مختلف أصحاب الشأن المعنيين، والولايات المتحدة الأمريكية بالأخص، لبدء مفاوضات مباشرة مع الطالبان كجزء من عملية السلام. وفي هذا الصدد، تم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على افتتاح مكتب للطالبان في الدوحة، قطر، بضمانات بأن تجرى محادثات السلام وفقا لمجموعة المبادئ المحددة التالية.

الغرض الوحيد من هذا المكتب هو أن يكون مكانا لمفاوضات مباشرة بين الطالبان ومجلس السلام الأعلى. ولن يعمل المكتب كتمثيل رسمي لطالبان في شكل حكومة أو سفارة أو إمارة أو كيان سيادي. ولن ينخرط المكتب في، أو يدعم، أي نشاط له علاقة بالإرهاب أو أعمال العنف، ما يتعارض مع القانون الدولي، بما يتماشى مع أحكام القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢).

ولكن، قبل يومين، وتحديدًا في ١٨ حزيران/يونيه، وفي تتابع مسرحي للأحداث، افتتح مكتب طالبان بطريقة تتعارض مع المبادئ التي ذكرتها للتو. وفضلا عن ذلك، فإن التصريحات العامة لممثلي الطالبان في الدوحة لم تخلو فحسب من أي التزام واضح بمحادثات السلام مع مجلس السلام الأعلى الأفغاني - وهو الهيئة الوحيدة المخولة بإجراء محادثات السلام - بل إنهما أشارت بشكل صريح إلى استمرار العنف. ومرة أخرى، أقول إن هذا يتناقض تماما مع روح السلام.

ومشروع قانون اللجنة الانتخابية المستقلة، وهما الآن قيد النظر لدى مجلس الشيوخ. ونرحب باستعداد الأمم المتحدة والشركاء الآخرين دعم الانتخابات التي يقودها الأفغان. ونحن على ثقة بأن الانتخابات سوف توحد الأفغان حول هدف مشترك.

ترى أفغانستان دائما وما زالت ترى التعاون الإقليمي بوصفه دعامة مهمة للاستقرار والازدهار في منطقتنا من العالم. يبرز نظام إقليمي جديد، مما يزيد فرص بناء منطقة أكثر سلاما واستقرارا. أصبحت عملية اسطنبول عاملا حفازا للتعاون الموجه نحو تحقيق النتائج في منطقتنا الأوسع. ويشجعنا الالتزام القوي الذي أظهره جميع الشركاء الإقليميين والدوليين بهذه المبادرة التاريخية. كما تجلّى ذلك من خلال الاجتماع الوزاري الثالث لبلدان قلب آسيا، الذي عقد في ألماني في نيسان/أبريل. كما نشكر حكومة الصين على ما أبدته من كرم في استضافة الاجتماع الوزاري المقبل للعملية في العام القادم.

أفغانستان ملتزمة بتوسيع نطاق العلاقات مع جميع جيراننا. ونحیی إخواننا وأخواتنا في جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية إيران الإسلامية على نجاح انتخاباتهما مؤخرا.

وتتطلع الحكومة الأفغانية إلى العمل مع الحكومة والقيادة الجديدتين في باكستان، وتأمل أن تدعم باكستان بإخلاص السلام والاستقرار في بلدنا. تريد أفغانستان أن ترتبط بعلاقات ودية مع باكستان تتسم بالاحترام المتبادل واحترام كل طرف للسيادة الوطنية للآخر. هذا أمر حاسم الأهمية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان والرخاء والتعاون في المنطقة.

بدون شك، يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة. لا يزال أبناء الشعب الأفغاني الضحايا الرئيسيين لحملة إرهابية بشعة ومتواصلة. يظل الواقع أنه طالما استمر وجود ملاجئ الإرهاب على تراب باكستان واستمر استخدام بعض العناصر للإرهاب كأداة من أدوات السياسة الخارجية، لن يسود السلام في أفغانستان أو

مهام أخرى يقوم بها مكتب طالبان - أو معه - خارج نطاق أغراض محادثات السلام التي يقودها الأفغان غير مقبولة.

إن الحملة المستمرة لبث الخوف والرعب والعنف والوحشية تعرض آفاق عملية السلام للخطر.

كان هناك تصعيد في أعمال العنف في الأسابيع الأخيرة، مما يؤثر على جميع المواطنين - الرجال والنساء والأطفال - فضلا عن الموظفين الدوليين. نحن ندين جميع أعمال الإرهاب الشنيعة، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومطار كابول والمحكمة العليا. يتحمل الأطفال وطأة التراع بصورة متزايدة. الشهر الماضي في قندهار، قطع الإرهابيون رأس طفلين كانا يفتشان عن طعام يأخذانه البيت إلى أسرتهما بالقرب من نقطة تفتيش للشرطة المحلية. قبل أيام، في ولاية بكتيكا، مات أطفال في تفجير انتحاري بالقرب من مدرستهم.

كما نلاحظ مع الأسف استمرار الخسائر في صفوف المدنيين بسبب عمليات مكافحة الإرهاب. إن فقد روح بريئة واحدة خسارة جسيمة. نحن ندين جميع حالات سقوط ضحايا بين المدنيين، وندعو إلى وقفها فورا.

ورغم جميع التحديات التي نواجهها، فإن أفغانستان تمضي قدما بثقة نحو معلم آخر في العام المقبل، هو الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات. بدأ الرئيس كرزاي عملية تشاورية واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بهدف واضح هو إجراء الاقتراع في جو من الوحدة الوطنية والتوافق في الآراء بشأن القضايا الانتخابية. ويرى الأفغان في نجاح الانتخابات معيارا مرجعيا جديدا وهاما للتقدم الذي من شأنه أن يسمح للبلد بتلبية احتياجات عقد التحول بعد عام ٢٠١٤. ويجري حاليا التحضير للانتخابات، حيث بدأت بالفعل عملية تسجيل الناخبين والاستعدادات الأمنية. واعتمد مجلس النواب القانون الانتخابي

الشوط الطويل معا في رحلة مشتركة قائمة على أساس التزام مشترك بتحسين بلدنا، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. مهمتنا لم تنته بعد، لكنها في الطريق الصحيح. قطعت أفغانستان شوطا طويلا لمجرد حتى التفكير في عدم الوفاء بالأهداف التي حددناها عام ٢٠٠١. كنا، وما زلنا، ملتزمين التزاما ثابتا ببناء أفغانستان يسودها السلام والاستقرار والرخاء والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبي على إحاطته الإعلامية وتفانيه المستمر وقيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما ننوه بحضور السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، ونشكره على الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به في نيويورك.

من الواضح أن هذه فترة حاسمة في انتقال أفغانستان. تحقق تقدم كبير في مجال الأمن في الأشهر القليلة الماضية. إعلان الرئيس كرزاي، في ١٨ حزيران/يونيه، بشأن عام ٢٠١٣ كعلامة بارزة والمرحلة الخامسة والأخيرة من الانتقال التي ستشهد تولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الوطنية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد ويشكل نقطة تحول في تاريخ أفغانستان المعاصر. لقد تحسنت قدرتها كثيرا، على نحو ما تبين من ردها السريع على الهجمات الأخيرة التي وقعت في كابول. في مقاطعة أورو زغان، حيث تركز أستراليا جهودها، تتبوأ قوات الأمن الوطنية الأفغانية مركز الصدارة بالفعل وستتولى المسؤولية الكاملة عن الأمن بحلول نهاية العام. أظهر المجتمع الدولي التزامه القوي تجاه قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الذي سيكون مهما لتوطيد المكاسب الأمنية. سيكون من الضروري وضع الصيغة النهائية لآليات استمرار دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

في المنطقة. ونحن أيضا قلقون جدا إزاء القصف المستمر على الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسيادة الأفغانية وفرص إقامة العلاقات الودية بين بلدينا. ينبغي ألا ننسى أن أفغانستان وباكستان، كبلدين شقيقين، لديهما مصلحة مشتركة في مكافحة الإرهاب بنجاح وفي آفاق تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وفي منطقتنا.

نحن في أفغانستان نعلم أن السلام والازدهار على المدى الطويل يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. يشكل إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة أساسا لشراكة معززة بين أفغانستان والشركاء الدوليين في الوقت الذي يجري فيه معالجة هذه المسائل الرئيسية. إن اتساق المعونة، في شراكة مع المجتمع الدولي، أمر ذو أهمية بالغة بالنسبة لتنميتها المستدامة. سيجري تعزيز الالتزامات المتبادلة التي قطعت في طوكيو خلال عقد التحول. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى اجتماع كبار المسؤولين الذي سيعقد في كابول في ٣ تموز/يوليه.

وفي السياق نفسه، فإن تمكين المرأة باعتبارها عضوا يمسك بزمام المبادرة في المجتمع الأفغاني - كعضوة في البرلمان وبانية سلام ومسؤولة حكومية - وأنشط أعضاء المجتمع المدني من أعظم منجزاتنا. وفي حين لا تزال هناك عقبات أمام تحقيق هذا الهدف بشكل كامل، فإننا نعمل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان، وحقوق المرأة بشكل خاص. وتدين أفغانستان بأشد العبارات جميع حوادث العنف ضد المرأة. إن مكافحة الإفلات من العقاب في صميم جهودنا المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يتضح من مقاضاة عدد متزايد من الجناة في مختلف أنحاء البلد.

تمثل هذه اللحظة فصلا هاما من فصول تاريخ أفغانستان. سيشكل الانتقال الأمني والانتخابات المقبلة إنجازين رئيسيين بالنسبة لمستقبل بلدنا. هذه الإنجازات هي نتيجة الجهود الدؤوبة التي بذلناها خلال السنوات الـ ١٢ الماضية. قطعنا هذا

وحقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي أمر حيوي إذا أريد تلبية التطلعات المشروعة للمواطنين الأفغان العاديين، والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. والاجتماع المقبل الذي سيعقده في كابول فريق من كبار المسؤولين سيكون فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز ومعالجة أوجه النقص.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2013/350)، وكما أوجز السيد كويش، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات إنسانية كبيرة. والواضح أن زيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين، التي تنسب إلى عناصر مناهضة للحكومة، تشكل مصدر قلق بالغ. ويجب أن ندين جميعا، بأشد العبارات الممكنة، الهجمات التي استهدفت المدنيين مؤخرا، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والنظام القضائي الأفغاني ومكاتب المنظمة الدولية للهجرة.

إن حالة الأطفال أكبر مصدر للقلق على وجه الخصوص. فالاستخدام العشوائي للمتمردين من منفذي العمليات الانتحارية لأجهزة التفجير المرتجلة يبعث على الأسى. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي، ويجب على حركة طالبان أن تفعل ذلك. ومسألة الجهود المعنية بمكافحة المخدرات تمثل تحديا بالغ الأهمية. ومن دواعي القلق أن الأمين العام أبلغ عن زيادة محتملة في زراعة الخشخاش للسنة الثالثة على التوالي.

وما فتئت أستراليا تؤيد منذ فترة طويلة العملية التي تقودها أفغانستان من أجل تحقيق المصالحة، وتشجع على البدء بحوار من هذا القبيل. ونحن ندرك أن ذلك لن يكون عملية سهلة أو بسيطة، وأنه لا يوجد أي ضمان للنجاح. ولكن العمل من أجل تحقيق السلام والمصالحة يجب أن يستمر. وإننا نؤيد الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف المصالحة، وبوصفنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، سوف نعمل على كفالة أن يدعم نظام الجزاءات المفروضة على طالبان عملية يقودها الأفغان. ومن الضروري الإبقاء على الزخم الآيل

سيكون الانتقال الاقتصادي والسياسي حاسما أيضا. إن الدعم الدولي سوف يساعد في تعزيز السيادة الأفغانية.

ولا غنى للانتقال السياسي عن انتخابات رئاسية ذات مصداقية في عام ٢٠١٤. يجب أن تتخذ أفغانستان خطوات من أجل تكثيف أعمالها التحضيرية، ولا سيما اعتماد مجلس الشيوخ للقانون الانتخابي المحسن. ويكتسي الخروج من المأزق المتعلق بقانون هيكل اللجنة الانتخابية المستقلة أهمية حيوية حتى يتسنى تعيين رئيس جديد. من البديهي أن يقود الأفغان الانتخابات الرئاسية ويديرونها، لكننا نحث أيضا الحكومة الأفغانية على الاستفادة من الدعم الدولي، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة. يقدم مشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد ٢ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما فنيا قيما، وهو هام من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من مشاركة الناخبين وتعزيز تدابير مكافحة الغش. ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أيضا دور هام في دعم المؤسسات الأفغانية في التحضير للانتخابات.

ونحث على التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، وهو في طليعة الالتزامات بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. إن تعزيز إتاحة الفرص للنساء والفتيات في أفغانستان أمر واجب وسيكون مقياسا حاسما على تحقيق النجاح في البلد.

يبين حجم تعهدات المانحين الدوليين في مؤتمرات طوكيو في عام ٢٠١٢ التزام المجتمع الدولي بمساعدة أفغانستان في تحقيق مستقبل آمن ومستقر ومزدهر. لكن قدرة المجتمع الدولي على مواصلة دعم أفغانستان تعتمد على وفاء الحكومة الأفغانية بالتزاماتها بموجب الإطار.

ولا يمكن تنفيذ الإصلاحات التي ستؤدي إلى الحكم الرشيد وكفالة النمو والاستقرار إلا على يد الحكومة الأفغانية نفسها. وإحراز تقدم ملموس في جهود مكافحة الفساد

علاوة على ذلك، إن الهجمات الإرهابية التي شنتها حركة طالبان مؤخرا ضد مؤسسات السلطة القضائية، بما في ذلك المحكمة العليا في كابول، تثير القلق. فهي تشكل تحديا مباشرا لإرساء سيادة القانون. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ كل الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين، والامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وسوف يبقى بذل المزيد من الجهود لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتزويدها بكل الدعم اللازم من المهام الحاسمة لحماية المدنيين وكفالة المساءلة بفعالية.

ويسلم وفدي بأن العملية الانتقالية ليست مجرد عملية أمنية، ولكنها تقضي أيضا بأن تتولى القيادة الأفغانية زمام الأمور بالكامل، وبأن تتولى ملكيتها للحكم. وفي هذا الصدد، ستكون الانتخابات الرئاسية والانتخابات على مستوى المقاطعات في عام ٢٠١٤ معلما هاما للعملية الانتقالية السياسية. ومن الأهمية بمكان أن تضع الحكومة الأفغانية إطارا انتخابيا ذا مصداقية، وتكفل عملية شفافة وتشاركية، بما في ذلك مشاركة المرأة.

وينبغي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن يظلا سياسة ذات أولوية كي تعمل حكومة أفغانستان على متابعتها. وتحقيقا لهذه الغاية، تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور حاسم في تزويد المؤسسات الأفغانية بالمساعدة على بناء القدرات وبالمساعدة التقنية. وعملية المصالحة الوطنية التي يمتلكها الأفغان والتي تكون بقيادةهم هي خطوة هامة أخرى في المضي قدما بالعملية الانتقالية السياسية. وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء مبادرة حكومة أفغانستان إلى إجراء مفاوضات السلام مع حركة طالبان، وافتتاح مكتب لطالبان في الدوحة. فينبغي له أن يعمل على تعزيز السلام، لا أن يؤدي إلى تعقيد العملية.

ويجدونا الأمل في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق السلام المستدام والدائم في أفغانستان. وتقف أفغانستان والمجتمع

إلى بناء الأسس لعملية السلام والمصالحة التي يملكها الأفغان، والتي تؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة. والمهم أيضا أن نوفر الدعم الفعال لدور الأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان فيما تمضي المرحلة الانتقالية قدما وتتخطى عام ٢٠١٤. ويجب أن تكون ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية صحيحة في المستقبل، والتمويل الكافي القائم حاليا سيكون مطلوبا.

في الختام، وكما قال السفير تانين للتو، إن بعثة أفغانستان لم تنجز عملها بعد، ولكنها تمضي قدما في ذلك الاتجاه. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي يظلان ملتزمين بالعمل من أجل مساعدة أفغانستان على إكمال تلك المسيرة، وتوطيد أمنها واستقرارها لأمد بعيد يتخطى عام ٢٠١٤ بكثير.

السيد كيم سوک (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أرحب بمساهمة السفير تانين في المناقشة الجارية اليوم.

نرحب بالتطور الذي حدث مؤخرا في عملية الانتقال الأمني. والتصريح الذي أصدره الرئيس الأفغاني قرضاي هذا الأسبوع عن اطلاق المرحلة الخامسة والأخيرة من عملية الانتقال الأمني معلم هام في تاريخ أفغانستان. وتتحمل قوات الأمن الوطنية الأفغانية الآن المسؤولية الكاملة عن قيادة جميع العمليات والقيام بها في كل أنحاء البلد. وفيما تمضي العملية الانتقالية قدما، فإن استمرار الدعم الدولي سيكون أكثر حيوية للتأكد من أن العملية الانتقالية لا رجعة فيها ومستدامة. ومع ذلك، إن زيادة ٢٥ في المائة في صفوف الضحايا المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبين أن التحديات الأمنية الخطيرة لا تزال قائمة. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء عمليات القتل التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم العاملون الدوليون في مجال الإغاثة الإنسانية.

الصعيد الوطني، مع انتقال القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى دور الداعم. ونرحب بإقرار وزراء الدفاع في منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في بروكسل بتاريخ ٥ حزيران/يونيه، للمفهوم المفصل المتعلق بمهمة بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي غير القتالية، التي تضطلع بتدريب القوات الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها بعد عام ٢٠١٣.

وبينما نتطلع إلى عملية الانتقال السياسي في أفغانستان، تكون الانتخابات التي ستجري في العام القادم فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة عندما تنتقل السلطة سلمياً إلى رئيس جديد منتخب. وسوف يبين ذلك نجاح الشعب الأفغاني في إجراء انتخابات موثوقة وشاملة وشفافة. ونحن نتطلع إلى إنشاء إطار تشريعي للانتخابات يجري الاتفاق عليه على نطاق واسع في أسرع وقت ممكن. وتنفيذ القانون الذي ينشئ عملية ذات مصداقية لتعيين قيادة اللجنة الانتخابية المستقلة، وضمان دور المرأة، وإنشاء آلية لفض المنازعات يشكل الركيزة الأساسية لمصداقية الانتخابات.

ونحن نؤيد عملية السلام التي يقودها الأفغان، وننوه بأن المصالحة هي أفضل سبيل لوضع حد للعنف وتأمين وجود أفغانستان الموحدة وذات السيادة. ومع الرئيس قرضاي، نواصل دعوة طالبان للانضمام إلى عملية سياسية أفغانية. وكما قال الرئيس أوباما، إن افتتاح مكتب طالبان في قطر هو خطوة أولى هامة.

ومع انه قد تكون هناك عوائق في الطريق، فإن كون الطرفين لديهما فرصة للمحادثات والمناقشة بشأن مستقبل أفغانستان امر هام للغاية.

وفي ما يتعلق بالحوادث المتعلقة بفتح المكتب هذا الاسبوع، ناشد الرئيس كرزاي والرئيس أوباما بصورة مشتركة حكومة قطر في كانون الثاني/يناير الماضي تسهيل فتح مكتب في الدوحة لأغراض المفاوضات بين المجلس الاعلى للسلام في أفغانستان ومثلي طالبان المأذون لهم. وتؤيد الولايات المتحدة

الدولي الآن عند منعطف حاسم في تحقيق الأهداف المتفق عليها لعام ٢٠١٤. وتنفيذ الالتزامات في الوقت المناسب وبإحلاص هو أكثر أهمية. وسوف تواصل الحكومة الكورية دعم الجهود الدولية الآيلة إلى بناء القدرات في أفغانستان. وعقب تقديم مساهمة بقيمة ١٥٠ مليون دولار إلى الصندوق الاستثماري في الجيش الوطني الأفغاني وصندوق القانون والنظام في أفغانستان على مدى العامين الماضيين، تخطط جمهورية كوريا للمساهمة بمبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون دولار هذا العام لدعم بناء القدرات في قطاعي الأمن والتنمية. وسوف نسعى إلى العمل الوثيق مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من أجل مستقبل أكثر ازدهارا واستقرارا وديمقراطية لأفغانستان.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد كويش، على إحاطته الإعلامية اليوم. وأرجو أن يستمر في نقله لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري عميق امتنان الولايات المتحدة على العمل الحاسم الذي يقومون به في مواجهة تحديات كبيرة. كما نود أن نشكر السفير تانين على مشاركته في هذه الجلسة.

نحن نشهد اليوم الخطوات النهائية في الأعمال التحضيرية لأفغانستان الموحدة وذات السيادة التي ستضمن مكانها الصحيح في مجتمع الأمم. ونشيد بالشعب الأفغاني الذي يتولى ثلاث عمليات انتقالية هامة - أمنية، وسياسية واقتصادية. وستواصل الولايات المتحدة دعم أفغانستان خلال هذه الفترة الحرجة، حسبما اتفقنا عليه على نحو مشترك في اتفاقنا للشراكة الاستراتيجية، وما التزمنا به في مؤتمر شيكاغو وطوكيو.

وتواصل قوات الشرطة والأمن تطورها بشكل أقوى وأكثر قدرة. وقد بلغت أفغانستان معلم عام ٢٠١٣ في وقت سابق من هذا الأسبوع، وهي تمسك الآن بزمام الأمن على

طوكيو للمساءلة المتبادلة سيكون جزءاً رئيساً من التحضيرات اذ تتطلع افغانستان إلى عام ٢٠١٤.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): اشكر الممثل الخاص للأمم العام، بان كوييس، على احاطته الاعلامية. واعرب عن جزيل الشكر للسفير تانين ممثل افغانستان على بيانه. وبفضل الجهود المشتركة لحكومة افغانستان وشعبها ودعم المجتمع الدولي، تمضي قدماً بصورة مستمرة التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٤ في افغانستان. ويسير بناء قوات الامن الوطنية الافغانية في المسار الصحيح وهي ستتولى المسؤولية الشاملة عن الامن الوطني.

واذ تعمل افغانستان بحمة على تنمية الاقتصاد وتحسين حياة السكان، فإنها أيضاً تعمل بفعالية لإقامة علاقات وتعاون دولي وثيق. وترحب الصين بالتقدم الايجابي المحرز في عملية السلام واعادة الاعمار. وفي الوقت الحالي، تواجه افغانستان تحديات معقدة وتجد نفسها في مرحلة انتقالية حرجة. وذلك يتطلب أن تعتمد الحكومة الافغانية والمجتمع الدولي استراتيجية متكاملة. وفي ذلك الصدد، تؤيد الصين القيادة الافغانية والملكية الافغانية لعملية السلام واعادة الاعمار باعتبارها جزءاً من مسعى مستمر لتعزيز السلام واعادة الاعمار ولتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في مرحلة مبكرة.

واود أن اؤكد على النقاط الاربع التالية.

إن اجراء انتخابات ناجحة في عام ٢٠١٤ امر اساسي لتعزيز السلام واعادة الاعمار في افغانستان. وتشيد الصين بالتقدم الايجابي المحرز في التحضير للانتخابات وتأمل أن تعلي جميع الاطراف الافغانية مصالح الدولة فوق ما عداها وان تسوي بشكل سليم خلافاتها فيما يتعلق بقانون الانتخابات بغية ضمان اجراء الانتخابات بصورة سليمة. ونقدر المساعدة التي تقدمها الاطراف المعنية للانتخابات ونأمل أن يضطلع دعم

انشاء مكتب سياسي لطالبان الافغانية لذلك الغرض. وكما اوضحنا بالأمس، نحن لا نعترف بالإمارة الاسلامية لأفغانستان ويسرنا أن قطر اوضحت أن اسم المكتب هو المكتب السياسي لطالبان الافغانية وانزلت من أمام المكتب اللافتة التي كانت تحمل الاسم غير الصحيح. وشددنا على انه يجب الا يعامل المكتب أو يقدم نفسه باعتباره سفارة او مكتب اخر يمثل طالبان الافغانية بوصفها امانة او حكومة او كيانا ذا سيادة.

وتؤمن الولايات المتحدة إيماناً جازماً بأنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق السلام المستدام والمصالحة والاستقرار والنمو الاقتصادي اذا كان نصف سكانها يعاونون التهميش. وستواصل الولايات المتحدة الوقوف بقوة مع نساء افغانستان لحماية المكاسب التي حققتها بشق النفس وتعزيز هذه المكاسب. وفضلاً عن ذلك، سيضمن التحول الاقتصادي في افغانستان نجاح توفير الامن وعمليات التحول السياسي على السواء.

ولا يزال اجراء الاصلاحات البالغة الاهمية ضروريا لتحقيق الازدهار الاقتصادي وإدماج افغانستان في الاقتصاد الاقليمي. ونشيد باستمرار التزام الرئيس كرزاي بإجراء تلك الاصلاحات وسنعمل مع اصحاب المصلحة لتحقيق ذلك الهدف. كما نشيد بانخراط افغانستان المستمر مع جيرانها. وكان مما يثلج الصدر عقد المؤتمر الوزاري الثالث بشأن عملية اسطنبول، في ٢٦ نيسان/ابريل في المآتي، ونحن نشيد بالصين على عرضها استضافة مؤتمر عام ٢٠١٤.

وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري اثناء مرور افغانستان بمراحل الانتقال الثلاث. والامر الاكثر اهمية هو استمرار قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى افغانستان في تقديم الدعم لضمان أن تمضي الانتخابات الرئاسية الافغانية في عام ٢٠١٤ على النحو المقرر لها. كما أن دعم بعثة الأمم المتحدة للدبلوماسية الاقليمية والعملية السياسية، بالتنسيق مع حكومة أفغانستان والجهات المانحة، في تنفيذ اطار عمل

لقد ظلت الصين دائما على علاقة جوار حسن مع افغانستان والزمتم نفسها بحسن الجوار. وتولي الصين اهمية كبيرة لإعادة الاعمار بصورة سلمية وتضطلع بدور فعال في اعادة الاعمار. والصين على استعداد لمشاركة بقية المجتمع الدولي في جهوده المستمرة لتقديم كل المساعدة في نطاق قدراتها والاضطلاع بدور ايجابي في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في افغانستان.

السيد شريفوف (اذريجان) (تكلم بالإنكليزية): اشكر الممثل الخاص للأمم العام، يان كوبيس، على احاطته الاعلامية بشأن آخر مستجدات الحالة في افغانستان، فضلا عن السفير زاهر تانين على بيانه الشامل.

ونقدر تقديرا كبيرا جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى افغانستان في تعزيز السلام والاستقرار في البلد ومساعدة الحكومة الافغانية في تحقيق اولوياتها، لا سيما في ضوء تحديات العملية الانتقالية. ونؤكد على ضرورة تقديم التمويل الكافي لبعثة الأمم المتحدة بغية تمكينها من الاضطلاع بفعالية بالمهام التي كلفها بها القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣).

ومنذ أن نظر المجلس في المسألة في اذار/مارس (انظر S/PV.6935)، واصلت افغانستان احراز التقدم نحو بلوغ اهداف الفترة الانتقالية، التي من المقرر استكمالها بنهاية عام ٢٠١٤. ونحن نقيم على نحو ايجابي زيادة تأكيد الحكومة للملكيتها للسلام والمصالحة في البلد، فضلا عن استمرار جهود المجلس الاعلى للسلام وعمله مع الاحزاب السياسية والمجتمع المدني. ويتسم دعم بعثة الأمم المتحدة لأنشطة المجلس الاعلى للسلام وتنفيذ برنامج السلام واعادة الادماج في افغانستان والحوار الاقليمي بأهمية بالغة في تعزيز عملية المصالحة بقيادة افغانية وملكية افغانية باعتبارها اساس تحقيق الاستقرار الشامل والسلام الدائم في البلد. عموما، إن تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة يتطلب من الحكومة والمجتمع الدولي الانخراط في مشاركة

المجتمع الدولي بدور ايجابي لضمان سلاسة عملية الانتقال السياسي في افغانستان.

ثانيا، يشكل استقرار الحالة الامنية امرا رئيسيا للانتقال السلس في افغانستان. وادت الهجمات الارهابية المتكررة التي وقعت مؤخرا إلى زيادة الخسائر بين المدنيين. وتعرب الصين عن قلقها في ذلك الصدد. وعلى جميع الاطراف الامتثال للقانون الانساني الدولي وغيره من القوانين الدولية ذات الصلة والاضطلاع بمسؤولياتها عن حماية المدنيين. وحينما تسلم المسؤولية عن الامن، ينبغي للأطراف المعنية أن تتخذ نهجا يتسم بالمسؤولية والحكمة والتدرج وان تمنح اولوية لبناء قدرات قطاع الامن الافغاني.

ثالثا، لا بد أن تكون اعادة الاعمار الوطني بقيادة حكومة افغانستان وشعبها. ودعمت الصين دوما المصالحة الوطنية التي يقودها ويمتلكها جميع الافغان ونحن نشيد بالتقدم الايجابي المحرز في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، على المجتمع الدولي أن يحترم استقلال افغانستان وسيادتها وحرمة اراضيها، على اساس احترام ارادة حكومة افغانستان وشعبها، وان يواصل تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق المصالحة والعمل معا لبناء افغانستان التي يحكمها الافغان في مرحلة مبكرة.

رابعا، وبغية تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية، على المجتمع الدولي الاستمرار في ايلاء الاهتمام وتقديم الدعم. وعلى الاطراف ذات الصلة في المجتمع الدولي الوفاء بالتزامها بتقديم المساعدة إلى افغانستان ودعم البلد في مسعى لتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية وتحسين قدرات افغانستان في مجال التنمية.

وتؤيد الصين افغانستان في مسعاها لتطوير علاقات حسن الجوار مع بلدان المنطقة والعمل معا للتصدي للتهديدات والتحديات الاقليمية. وتؤيد الصين جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى افغانستان لتحسين الاتصال والتنسيق مع حكومة افغانستان وتأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور تنسيقي محوري في مساعدة افغانستان.

وتدعم أذربيجان بقوة سيادة أفغانستان ووحدها وسلامتها الإقليمية. ونحن نقف إلى جانب حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني الأبي في تطلعهما المشروع لأن تصبح أفغانستان بلدا مكتفيا ذاتيا. وفي علاقاتنا الثنائية، سنستمر في إيلاء أولوية عالية لمساعدة أفغانستان من خلال تنفيذ البرامج القائمة ووضع برامج جديدة لبناء القدرات والتدريب. وسيظل بلدي جزءا من الجهود الدولية في أفغانستان. في فترة ما بعد عام ٢٠١٤ وسنظل نشارك بنشاط في عملية قلب آسيا في اسطنبول ونحن على استعداد للمساهمة في إطار المبادرات الإقليمية الأخرى.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية اليوم، فضلا عن الأنشطة التي يقوم بها بوصفه رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان السفير تانين على بيانه.

تؤيد لكسمبرغ تأييدا كاملا البيان الذي سيدي به لاحقا مراقب الاتحاد الأوروبي.

إن انتباه المجتمع الدولي متجه نحو أواخر عام ٢٠١٤، عندما تتحمل أفغانستان المسؤولية الكاملة عن أراضيها وسيادتها. والعملية المؤدية إلى النقل الكامل لمهام الأمن أو تسليمها إلى القوات الأفغانية مليئة بالعقبات، غير أن خطوة حاسمة إلى الأمام اتخذت هذا الأسبوع بسيطرة الحكومة على المهام الأمنية في جميع مناطق أفغانستان.

وبعيدا عن المسائل الأمنية، فإن مناقشة اليوم فرصة لإلقاء نظرة على الأبعاد السياسية للعملية الانتقالية. وأود أن أركز حديثي على ثلاثة تحديات رئيسية يتعين التصدي لها لضمان انتقال سياسي ناجح.

والتحدي الأول هو الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس الولايات في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حيث سيكون

نشطة ومستدامة من أجل الوفاء بالتزامات كل منهما. ونلاحظ مع القلق أنه، مقارنة بالعام الماضي، زادت الحوادث المتصلة بالأمن، مثل الاشتباكات المسلحة بلا هوادة وهجمات المتمردين واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الأمن الأفغانية.

وفي هذه الفترة، شنت العناصر المناوئة للحكومة كذلك هجومين مستهجنين على منظمات مرتبطة تابعة للأمم المتحدة وجهات فاعلة إنسانية أخرى. ويتعين على جميع الأطراف في أفغانستان اتخاذ أقصى التدابير لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين. ويجب على المتمردين نبذ تكتيكهم القائم على استهداف المدنيين، والذي يتعارض مع المبادئ الدينية والإنسانية ويقوض جهود المصالحة الجارية بشكل خطير. ونأمل أن تساعد الاتصالات الأولية بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وحركة طالبان في عكس مسار الوضع الحالي.

ويتطلب استقرار البلد التعاون الكامل بين أفغانستان وجيرانها ونظيراتها الأخريات بشأن طائفة واسعة من القضايا بما في ذلك السلام والمصالحة وتحديات الأمن الإقليمي والتنمية والمساعدة الإنسانية.

ونرحب بزيادة تفاعل أفغانستان مع مختلف شركائها ضمن الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف. وكما لاحظنا سابقا، فإن عملية اسطنبول المعروفة باسم قلب آسيا هي منبر إقليمي فريد للحوار والشراكة يهدف إلى تعزيز الأمن والثقة والتعاون. ومثل اعتماد خطط لتنفيذ جميع تدابير بناء الثقة في المؤتمر الوزاري في ألماني في ٢٦ نيسان/أبريل، ختام المرحلة الأولى وتحولا نحو اتخاذ خطوات أكثر عملية داخل كل تدبير لبناء الثقة. ومن الضروري أن يتم تنفيذ هذه الخطط على نحو سريع وفعال وقائم على النتائج، بما في ذلك من خلال تطوير مشاريع ملموسة عن طريق تأمين التمويل اللازم ومن خلال المشاركة المستمرة للبلدان والمنظمات الداعمة.

المشمولة بالتقرير. وندين بمنتهى الحزم الهجمات العشوائية التي تشن ضد المدنيين.

ومع اقتراب عام ٢٠١٤، لا تزال هناك العديد من المهام التي ينبغي استكمالها، غير أن لدى أفغانستان ميزة كبيرة في مواجهة تحدياتها - شباب سكاها - حيث أن ٦٥ في المائة منهم تحت سن ٢٥ عاما. ولا بد من رعاية وحماية رأس المال البشري هذا. وفيما يتعلق بالأطفال بوجه خاص، نعتقد أن الدعم المتواصل من جانب الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية ضروري لإحياء الدينامية التي تم إنشاؤها في ٣٠ كانون ثاني/يناير ٢٠١١ بالتوقيع على خطة العمل المناهضة بتجنيد واستخدام الأطفال في قوات الأمن الأفغانية.

وفي هذا السياق، من المهم للغاية أن تحتفظ بعثة الأمم المتحدة بمكتبها لحماية الأطفال مفتوحا من أجل مساعدة السلطات الأفغانية على نحو فعال في تنفيذ خطة العمل وبصفة عامة في الجهود المبذولة لحماية الأطفال، فضلا عن تخصيص القدرات والخبرات اللازمة تماشيا مع أحكام القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣).

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي القوي لجهود الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة الأفغانية في مكافحة الزراعة المتزايدة للخشخاش. والجهود المطلوبة من الحكومة الأفغانية بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. ويجب أن تظل الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص ملتزمة في هذا الصدد.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2013/350) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى أفغانستان. كما أشكر سفير أفغانستان على بيانه.

يشير تقرير الأمين العام إلى آخر التطورات في أفغانستان على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. وفي الفترة المشمولة

من المهم لنجاح عملية الانتقال السياسي ألا تكون هناك شكوك حول شرعية نتائج الانتخابات. وهذا يعني ضمان إجراء انتخابات مفتوحة للجميع وتتسم بالمصداقية والشفافية. ولهذا السبب، فإننا ندعو الحكومة الأفغانية لتنفيذ إطار انتخابي ملائم في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك اعتماد قانون انتخابي وتعيين رئيس للجنة الانتخابية المستقلة، وإنشاء هيئة محايدة لإدارة الشكاوى وضمان استقلال اللجنة. وهذا يعني أيضا ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها قبل عام في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة المتفق عليه.

وهناك خطوة حاسمة أخرى إلى الأمام وهي المصالحة الوطنية. وإذا أُريد لها أن تنجح، فإن عملية السلام يجب أن تُحمل على أكتاف الأفغان أنفسهم لأن المصالحة بين الأطراف الأفغانية وحدها هي التي ستهد الطريق لنهاية مستدامة للعنف. ونشير إلى الإعلان الذي صدر يوم ١٨ حزيران/يونيه في الدوحة عن افتتاح مكتب لحركة طالبان، ونأمل أن يكون هذا منبرا لمفاوضات السلام ولأفغانستان ديمقراطية. وإدراكا بأن تحقيق المصالحة بين الأطراف الأفغانية يعتمد أيضا على دعم الدول المجاورة، نشير إلى أهمية دور الجهات الإقليمية الفاعلة في ضمان وجود أفغانستان مستقرة وسلمية.

والتحدي الثالث هو في مجال حقوق الإنسان. فاستقرار المجتمع الأفغاني يتوقف أيضا على مدى صون الحقوق الأساسية للمدنيين. وهناك تدابير هامة اتخذت في هذا الصدد، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وهناك التزام أكبر تم التعهد به في طوكيو في العام الماضي، وأشير إليه في القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) بالتنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. والحكومة الأفغانية مسؤولة عن الوفاء بهذا الالتزام.

ونحن أيضا نشاطر الأمين العام قلقه القوي بشأن ارتفاع الخسائر البشرية وسط المدنيين بنسبة ٢٥ في المائة خلال الفترة

أفغانستان في عدد من المبادرات الإقليمية من هذا القبيل، ومنها الاجتماع الوزاري للحوار والتعاون في آسيا. وكانت أفغانستان كذلك على جدول الأعمال في الاجتماع الثلاثي بين الاتحاد الروسي والصين وباكستان، وفي اجتماع منظمة تعاون شنغهاي أيضا. ويمكن لهذه الاجتماعات أن تساعد الأطراف لا على تعزيز العلاقات بين أفغانستان والبلدان المجاورة فحسب، بل وعلى العمل معا من أجل معالجة عدد من التحديات، ومنها الاتجار بالمخدرات والإرهاب، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والبنى التحتية.

إن أفغانستان تواجه نقطة تحول تاريخية، من أبرز معالمها الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات في عام ٢٠١٤، إلى جانب الانسحاب المزمع للقوات الدولية قبل نهاية عام ٢٠١٤. ومن المهم مواصلة تقديم المساعدة المالية إلى هذا البلد لمساعدته في التصدي للتحديات التي يواجهها. وعلى المجتمع الدولي أن يبقى على التزامه إزاء عملية السلام من خلال بعثة الأمم المتحدة، التي يتعين دعم دورها وأنشطتها ذات الأهمية الحاسمة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
نحني ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها الهام تحت القيادة الفعالة للممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش. وتحتاج هذه البعثة للدعم المستمر من المجلس وإلى توفير موارد إضافية لها.

وقد استمعنا إلى الرؤية التي طرحها السفير زاهر تين، الممثل الدائم لأفغانستان. وشعب باكستان يعتبر الشعب الأفغاني أشقاء وشقيقات. ورئيس الوزراء ميان نواز شريف أعرب عن التزام باكستان بتعزيز الأواصر مع أفغانستان بما يشمل كامل نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والدفاع. كما أكدت القيادة المنتخبة حديثا في باكستان عزمها على تقديم الدعم الكامل لعمليتي السلام والمصالحة الوطنية الأفغانية القيادة والملكية. فالسلام

بالتقرير، حدثت تطورات سياسية هامة في ضوء انتخابات مجالس الولايات والانتخابات الرئاسية، ونهاية وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في عام ٢٠١٤ وبداية مرحلة جديدة من التحول لهذا البلد. وفي هذا الصدد، تستمر التحضيرات التقنية والسياسية للانتخابات، ولا سيما اعتماد الميزانية الانتخابية والمفاوضات بين الأطراف السياسية المختلفة، وإصدار اللجنة الانتخابية المستقلة للخرائط الانتخابية، انتظارا للتعين المرتقب لرئيس للجنة.

ومن أجل تخفيف التوترات في العديد من الولايات الأفغانية، من المهم أن تنظم البعثة حلقات عمل حول الوساطة وتسوية الصراع وذلك لرفع الوعي بين السكان المحليين والزعماء الدينيين بشأن أهمية استخدام الوسائل السلمية لتسوية الصراع.

وقد بذلت الحكومة الأفغانية أيضا جهودا خلال تلك الفترة لتنفيذ برامج الأولويات الوطنية وعددا من التدابير التي تندرج في سياق الالتزامات المتعهد بها في طوكيو.

وعلى الصعيد الأمني، ما زالت هناك بعض الصعوبات. فقد ازداد عدد الحوادث التي طالت المدنيين مقارنة بالفترة السابقة، وكذلك تعقدت المتفجرات والوسائل المستخدمة في ذلك السياق. ولا بد أيضا من ملاحظة أنه في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، رصدت بعثة الأمم المتحدة أكثر من ٥٣٣ حالة وفاة بين المدنيين وما يزيد على ٨٠٠ إصابة من المدنيين أيضا، وهو ما يمثل زيادة قياسا على نفس الفترة من العام الماضي. وفي نفس الوقت، يواصل برنامج سلام أفغانستان وإعادة الإدماج توسعه، وهو أمر إيجابي. ونرحب بالقرار المتخذ لمد فترة المساعدة التي تقدم للمحاربين السابقين بموجب هذا البرنامج إلى ستة أشهر بدلا من ثلاثة.

وأفغانستان جزء من منطقة تواجه مصاعب حمة، ولكن هناك آفاق كبيرة للتعاون الإقليمي أيضا. ويشارك قادة

على وقف القصف. ويجب ألا نسمح للإرهابيين بالتلاعب وبث الفرقة بين شعبي أفغانستان وباكستان. وهذا النوع من الجدل والتنازع أمر ضار بينما يستمر التواصل بين باكستان وأفغانستان عبر العديد من القنوات السياسية والعسكرية لمعالجة جميع القضايا الثنائية.

إن استقرار باكستان وازدهارها يرتكز بالسلام والأمن في أفغانستان. وهذا الشعور بالمصير المشترك هو ما يحرك علاقتنا مع أفغانستان. والاستقرار في أفغانستان يبشر أيضا بعهد جديد من التعاون والتواصل في المنطقة. ويجب أن نبني الثقة السياسية. واللجنة المشتركة التي يرأسها رئيس وزراء باكستان ورئيس أفغانستان هي المنبر الأمثل للسعي لتحقيق ذلك الهدف. وقد اجتمعت اللجنة الثلاثية المؤلفة من باكستان وأفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في رواليندي في أوائل الشهر الحالي لمناقشة ضبط الحدود والتنسيق على طول الحدود الدولية. فالاستقرار والأمن على حدود باكستان وأفغانستان مسؤولية مشتركة. والانتشار الواسع النطاق للقوات الباكستانية على حدودنا الغرض ردع الإرهابيين والمجرمين. ولتحقيق أفضل النتائج، يجب أن يفعل الجانب الآخر بالمثل. وينبغي تفعيل القنوات الثنائية، ومنها القنوات العسكرية والاتصالات بين أجهزة الاستخبارات، من أجل تسوية المسائل المتعلقة بالحدود، على أن تعالج أي بواذر لسوء الفهم من خلال الاتصالات والحوار في حينه.

ونؤكد للأمين العام أن باكستان تبذل قصارى جهدها من أجل بناء الثقة وتلافي الصدام. ونوافق الرأي بأن المشاعر العامة الملتهبة لا تفيد على الإطلاق.

وقبل يومين، شهدنا تطورات ثلاثة بالغة الدلالة. فقد انتقلت إلى قوات الأمن الأفغانية قيادة جهاز الأمن رسمياً، وافتتحت طالبان مكتباً لها في الدوحة، وأعربت عن استعدادها للتفاوض. ونحن نهنئ حكومة وشعب أفغانستان على نقل مسؤولية الأمن إلى القوات الأفغانية. وقد رحبت باكستان بفتح مكتب لطالبان في

والاستقرار في أفغانستان ركن أساسي في السياسة الخارجية لباكستان، التي تدعمها جميع مؤسسات الدولة. ونجاح تلك السياسة يقتضي المعاملة بالمثل والثقة والنوايا الحسنة.

ونشكر حكومة الولايات المتحدة على إقرارها علانية بالدعم الحقيقي والبناء الذي تقدمه باكستان لعملية السلام الأفغانية. وخلال السنوات العشر الماضية، دفع الشعب في أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة وغيرها من البلدان ثمنا باهظاً بالدم والموارد. وما ينبغي أن تذهب كل تلك الجهود والتضحيات سدى. فالشعب في أفغانستان يجب أن ينجح ويجب أن يشاركه النجاح.

وأشكر السفير زاهر تين علي بيانه، حيث قال إن حكومة أفغانستان تتطلع للعمل مع الحكومة الجديدة في باكستان. وسوف نستجيب لذلك استجابة كاملة. ونحن نحترم سيادة أفغانستان ونندعم جهود حكومتها من أجل صونها. وإنني أرفض رفضاً باتاً وقاطعاً ما رددته السفير تين عن وجود ملاذات للإرهابيين في باكستان وأن بعض العناصر ما زالت تستخدم الإرهاب كأحدى أدوات السياسة الخارجية. هذا غير صحيح، وهو يعلم ذلك. وهذه ليست دبلوماسية جيدة. ومن خلال ترديد مثل هذه الادعاءات، فإنه يشكك في إخلاصنا. ونحن في باكستان لا نعمل كعناصر متفرقة، بل نعمل ككل، كدولة. وكل مؤسسات الدولة توافقت على أن الإرهاب تهديد لباكستان وأفغانستان على السواء، ولذلك، كان على البلدين أن يعملوا معاً للقضاء على تلك الآفة.

إنني لا أدحض حجة السفير تين من باب الرد واحدة بواحدة أو لتسجيل النقاط؛ لقد قلت ما كان ينبغي أن أسلط عليه الضوء من أن الإرهابيين يعملون على جانبي الحدود التي يسهل اختراقها. والكثير من الهجمات ضد باكستان يجري التخطيط له على أرض أفغانستان. ولذلك، نحتاج إلى خفر الحدود ومراقبتها بشكل أقوى. وهذا من شأنه أن يساعد أيضا

الأمم ويدل على أن أفغانستان تستأنف السير على الطريق المؤدي إلى تحقيق السيادة الكاملة للبلد. وأصبحت قوات الأمن الوطنية الأفغانية الآن قادرة على حماية الشعب الأفغاني بأسره على نحو مستقل من هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة. وعليه، فإن التحالف الدولي سيضطلع الآن فقط بدور تقديم الدعم إلى تلك الجهود.

ويتمثل السبيل الوحيد إلى كفالة تحقيق الاستقرار في أفغانستان وإحلال السلام فيها في عملية سياسية حقيقية وشاملة بين الأطراف الأفغانية. وفرنسا على استعداد لدعم تلك العملية، مثلما كانت عليه في الماضي، بما في ذلك عبر استخدام الأدوات المتاحة من قبيل نظام الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن. ويجب أن يتولى الأفغان قيادة ذلك الحوار وفقا للمبادئ التي حددوها هم وأيدها المجتمع الدولي في يون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بالإضافة إلى مجلس الأمن. وتشمل هذه المبادئ نبذ العنف وقطع الروابط مع الإرهاب الدولي، وتعزيز الدستور الأفغاني، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق المرأة.

وفي ذلك السياق، أحاط وفد بلدي علما بالإعلان في الآونة الأخيرة عن فتح مكتب رسمي يمثل حركة الطالبان في الدوحة. ويجدونا الأمل في أن يسهم المكتب في إقامة حوار سياسي بين الأطراف الأفغانية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التقدم نحو إحلال السلام في البلد.

ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام (S/2013/350) يلاحظ الزيادة المثيرة للقلق في عدد الضحايا المدنيين، وخاصة الأطفال، وهو أمر غير مقبول البتة. وشهدت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، بمن في ذلك العاملون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ازديادا أيضا. وعلاوة على ذلك يشير التقرير إلى أن حركة الطالبان هي المسؤولة عن غالبية الإصابات في صفوف المدنيين، الأمر الذي يدل على عدم اكتراث تلك الجماعة بالأرواح البشرية.

الدوحة وبالإعلان عن المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان والحكومة الأفغانية. وبعد عدة مبادرات، ظهر هذا كبريق أمل للسلام في أفغانستان. ولكن أثرت المشاكل لاحقا. وتحقيقا لمصالح أكبر لأفغانستان، نأمل أن يتسنى إزالة سوء الفهم وتخفيف حدة التوترات. فهذا وقت الدبلوماسية والحكمة السياسية. ولا بد من السعي إلى حل توفيقى حتى يتسنى المضي قدما.

لقد حثت باكستان في وقت سابق على نهاية مبكرة للحرب. ولا يمكن حل النزاع في أفغانستان إلا من خلال تسوية تفاوضية. وقد أفرجت باكستان عن عدد من سجناء طالبان تعبيرا عن حسن النية وبعد إشعار مسبق للسلطات الأفغانية. ونأمل أن هذا الإجراء سوف ييسر عملية السلام.

ونتمنى لشعب أفغانستان التوفيق إذ يتفاوض على عمليات انتقال سياسية وأمنية واقتصادية شاقة وإن كانت بالغة الأهمية. وينبغي أن نعمل تلافيا لأن ينشأ فراغ اقتصادي بعد انسحاب القوات الدولية. ويجب أن يفهم المانحون بتعهداتهم بموجب إطار المحاسبة المتبادلة.

وأخيرا، تدعم باكستان الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان. وينبغي أن تستعد الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أكبر بعد عام ٢٠١٤ في تعزيز بناء المؤسسات، والاكتماء الذاتي في المجال الاقتصادي، وتحقيق السلام والمصالحة، وجهود مكافحة المخدرات وإعادة تأهيل اللاجئين. وفي ذلك السياق، تكتسي المساعي الحميدة وجهود التوعية السياسية من قبل الأمم المتحدة أهمية حاسمة.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الدائم لأفغانستان على بيانها. وأؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأهنئ السلطات الأفغانية على تولي المسؤولية عن الأمن في البلد في ١٨ حزيران/يونيه. فذلك يشكل خطوة هامة إلى

ويحدونا الأمل في أن يكون العام نفسه أيضا فرصة لتحقيق الانتقال السياسي وتعزيز الديمقراطية في أفغانستان.

السيد أويراثابال (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، كوبيش، على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على إسهامه الهام.

تواصل أفغانستان المضي قدما بثبات في التحضير للانتقال السياسي والأمني المتوقع إنجازه في عام ٢٠١٤. وقبل يومين فقط تحقق إنجاز تاريخي هام تمثل في تولي القوات الأفغانية المسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠١. ونرحب بهذه الخطوة الهامة على الطريق المؤدي إلى بلوغ السيادة الكاملة. وبالتوازي مع تلك الخطوة سيتخذ سياسيو البلد خلال الأسابيع القليلة المقبلة قرارات هامة ترمي إلى التوصل إلى إطار قانوني يكفل إجراء انتخابات موثوقة تحظى بقبول الشعب الأفغاني بأسره. وستكون تلك الانتخابات بداية مرحلة جديدة في تعزيز الديمقراطية في أفغانستان.

وإلى جانب ذلك التقدم، يرى بلدي أن من الضروري أن تولد عملية الانتقال التي تكفل تولي الأفغان المسؤولية الكاملة عن مصير بلدهم في المستقبل أيضا الشروط اللازمة لتمكين البلد من التخلص من الاعتماد على المانحين، فضلا عن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة في إطار من التعاون والتكامل الإقليميين. وفي هذا الصدد، يقدم تقرير الأمين العام (S/2013/350) لمحة شاملة عن الظروف المحيطة بالعملية الانتقالية، والأهداف التي تحققت، والتحديات التي لا تزال قائمة.

وقد شمل التقرير جوانب عديدة. وإذ نسلّم بأهمية جميع تلك الجوانب، أود في هذه المناسبة التأكيد على القليل منها فحسب.

أولا، وفيما يتعلق بالأمن، فإننا ندرك التقدم المحرز في مجال التأهيل المهني وبناء قدرات القوات الأفغانية بغية تمكينها

وتقوم الصداقة بين فرنسا وأفغانستان على جذور عميقة في ماضٍ مشترك إذ احتفلنا في العام الماضي بمناسبة مرور ٩٠ عاما من العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. ومنذ انسحاب قواتنا المسلحة من أفغانستان في أواخر العام الماضي، اتخذنا خطوة جديدة إلى الأمام في علاقاتنا الثنائية، استنادا إلى تعزيز التعاون المدني والعسكري في إطار معاهدة الصداقة والتعاون المعنية بالقوات المتحالفة والمدنيين. وستصل المعونة التي نقدمها إلى أفغانستان إلى نحو ٣٠٠ مليون يورو في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهي تمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في حافظة مساعدتنا بهدف مساعدة البلد على الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام.

وقد التزم المجتمع الدولي - عقب تلقيه مجموعة من الضمانات - بمواصلة تقديم الدعم إلى أفغانستان على مدى عقد التحول. ومن شأن الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، والانتخابات التشريعية المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٥ أن تثبت - في ذلك السياق - أن خطوة حاسمة قد اتخذت إلى الأمام نحو ترسيخ الديمقراطية الأفغانية وتقديم الدعم إليها في الأجل الطويل، بما يتفق وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وندعو السلطات الأفغانية إلى عقد انتخابات شفافة، شاملة وذات مصداقية، علاوة على تسريع اعتماد إطار تشريعي ملائم لتحديد تدابير فعالة لمكافحة الفساد، فضلا عن كفالة استقلال لجنة الانتخابات المستقلة. وندعو - على غرار الأمين العام - السلطات إلى الإسراع باعتماد تشريعات هيكلية وانتخابية، بالإضافة إلى تعيين رئيس للجنة الانتخابات على أساس توافق الآراء.

وسيشهد العام القادم انتهاء الالتزام العسكري للمجتمع الدولي الذي شكل مهمة قتالية أنشئت ردا على الهجوم الذي وقع على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

تلك الإنجازات والحفاظ عليها ضرورة تتعلق بحقوق الإنسان فحسب، بل يجب أن تعطي عملية الانتقال أيضا أولوية استراتيجية لمشاركة المرأة بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات الاقتصادية. فذلك عنصر أساسي في بناء اقتصادات قوية وتعزيز مجتمعات تتسم بالمساواة والاستقرار.

وقد مضت أفغانستان شوطا بعيدا وهي تتأهب للانتقال إلى مرحلة جديدة من الاستقلال والسيادة، في ظل قيادة حكومتها، وبفضل القوة الدافعة لشعبها، علاوة على دعم المجتمع الدولي.

اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من خلال وجودها وقدرتها على التفاعل مع كل قطاع من قطاعات الحياة السياسية والاجتماعية بدور أساسي في المساعدة على بلوغ هذه المرحلة التي ستكون أكثر أهمية مع المضي قدما في الانتقال. نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام وجميع موظفيه، ونحثهم على مواصلة عملهم الهام.

السيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوي، على إحاطته الإعلامية المتعمقة بشأن تقرير الأمين العام (S/2013/350)، والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

رغم حدوث عدد من التغييرات في العملية الانتقالية في أفغانستان، تفر رواندا بالتقدم الهائل الذي تحقق حتى الآن. في حين يواجه الانتقال تحديات متعددة، بما في ذلك انعدام الأمن والصعوبات الاقتصادية، واستزراع المخدرات بصورة غير مشروعة والحالة الإنسانية الصعبة، من المهم التفكير في التقدم الذي أحرز نحو تحقيق الانتقال السياسي والاقتصادي بطريقة مستقرة. ترحب رواندا بتسليم القوات بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي المسؤولية رسميا إلى السلطات الأفغانية.

من التصدي للمسائل الأمنية. ويجب علينا في الوقت نفسه، أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء عدد المدنيين الذين ما زالوا يقتلون في الصراعات المسلحة. وتظهر الأرقام أن الحالة لا تزال بعيدة عن الحل، بل ازدادت سوءا بدلا عن ذلك. ومن الضروري عكس ذلك الاتجاه كي يتسنى للشعب الأفغاني إيلاء الثقة التامة للحماية التي توفرها قوات الأمن الوطني نفسها في الأجل الطويل. وفي رأينا، فإن من المهم أن نشارك في توجيه النداء إلى القوات المعارضة للحكومة - والتي تتحمل المسؤولية عن سقوط العدد الأكبر من الضحايا - لإنهاء هجماتها العشوائية على المدنيين. ويجب أن تحترم تلك الجماعات احترامها تاما مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين الذي نص عليه القانون الدولي بصورة واضحة. وينبغي عدم التلاعب بذلك المبدأ لتبرير الأفعال التي ترقى إلى جرائم الحرب.

ثانيا، بعد مضي أكثر من عقد من الصراع، فإن من الواضح أن تحقيق الاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل يقتضي تحقيق السلام عن طريق التفاوض عبر عملية سياسية ترمي لإنهاء العنف. ويجب أن يتولى الأفغان أنفسهم زمام أي مبادرة فضلا عن تنفيذها. وعليه، نؤيد المساعي والدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان فيما يتعلق بتهيئة الظروف المؤاتية لتمكين إجراء تلك العملية. ونحن على ثقة بقدره الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الرئيسية على التغلب على خلافاتها التي شكلت عقبة أمام إحراز تقدم رئيسي في الجهود الرامية إلى فتح قنوات الحوار مع الطالبان.

ثالثا، نرحب بالتقدم المحرز في العقد الماضي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفغانستان. ومع ذلك، يذكّرنا آخر تقرير للأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع (S/2013/149) علاوة على استعراض بعض التطورات الأخيرة المتصلة بالقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بأن الأهداف التي تحققت لم يتم الحفاظ عليها. وليس ترسيخ

ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بمكافحة هذه الآفة، لكن في حين لا يمكننا أن تنجح بمفردها، فمن الممكن أن تحقق النجاح بالتعاون الإقليمي والمشاركة الدولية. ولذلك نؤيد النهج الشامل بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي لا يهدف إلى القضاء على إنتاج الخشخاش فحسب، بل وتناول المجالات ذات الصلة، مثل التنمية وإنفاذ القانون.

قدم المجتمع الدولي تأكيدات بأنه سيقف إلى جانب أفغانستان خلال العملية الانتقالية وما بعدها أثناء عقد التحول. قدمت الجهات المانحة في مؤتمر طوكيو عام ٢٠١٢ تعهدات بجوالي ١٦ بليون دولار، ونحن ندعوها إلى زيادة تعهداتها. ونحث الحكومة الأفغانية على كفالة الحكم الرشيد وتعزيز تدابير مكافحة الفساد، على نحو ما ورد في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. ونود أن نعرب عن دعمنا المتواصل لبعثة الأمم المتحدة أملا في أن تواصل الاضطلاع بدور أساسي في دعم تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكفل مجلس الأمن أن تظل ولاية البعثة على قدر المهام المقبلة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن إيماننا القوي بأن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور حاسم في عملية الانتقال. إن التقليص التدريجي لحجم التحالف العسكري الدولي في أفغانستان سيكون بمثابة اختبار لقدرة أفغانستان على الحكم على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. في هذه المرحلة الحاسمة، نعتقد بقوة أن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا حيويا تضطلع به في قيادة وتنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالسيد يان كوبي ونشكره على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة S/2013/350. كما نشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

أولا، نحيط علما بالتطورات الأخيرة التي نوقشت في التقرير. إن الحالة الراهنة في أفغانستان محفوفة بتحديات هائلة،

إن بدء المرحلة الخامسة والأخيرة من الانتقال الأمني رسميا دليل على الثقة في قوات الأمن الأفغانية. هذا في الواقع علامة بارزة في عملية الانسحاب من البلد، غير أننا، نحث منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من الشركاء في عملية السلام على مواصلة دعم القوات الأفغانية من خلال تعزيز قدراتها من حيث التدريب والمعدات، من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٢ الماضية.

ستكون الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة في عام ٢٠١٤ فرصة كبيرة للسلطات الأفغانية لترجم التزاماتها إلى منجزات ملموسة. إذا أريد لأفغانستان تحقيق الاستقرار وبت روح جديدة من التفاؤل في آفاق سيناريو ما بعد عام ٢٠١٤، لا بد من إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية وشفافة وشاملة. ونشجع الحكومة الأفغانية، بدعم من شركائها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، على إرساء أساس متين للانتخابات الحرة والتزيهة، وبذل قصارى الجهد لتحقيق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء بشأن قواعد اللعبة. ونعتمد أن إشراك جماعات المعارضة والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشكل عام سيكون مثمرا. إن السبيل الوحيد لتعزيز المشاركة هو جعل العملية أكثر شمولاً وكفالة أن النتائج مشروعة. إن إجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية في أفغانستان أمر أساسي للاستقرار والسلام الدائم.

ويشعر وفدي بالقلق العميق إزاء زيادة معدل الوفيات بين المدنيين، بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وندين بشدة جميع أعمال الإرهاب وتلك التي تستهدف المدنيين الأبرياء. ولذلك نحث الحكومة الأفغانية على أن تتخذ التدابير السياسية والعسكرية الرامية إلى حماية المدنيين.

إن مكافحة تجارة المخدرات مسألة شاملة لعدة قطاعات ينبغي التصدي لها بصورة كلية. يشكل إنتاج الأفيون في أفغانستان تهديدا لاستقرار المنطقة والحالة الأمنية العامة.

الدولي، وسيواصل ازدياد قدرات القوات الافغانية. وتعني عملية الانتقال اعادة السيادة إلى الشعب الافغاني. ولذلك لاحظنا مع شعور بالاهتمام موافقة وزراء دفاع منظمة حلف شمال الاطلسي مؤخرا على مفهوم انشاء بعثة لما بعد عام ٢٠١٤. ونحن ننتظر باهتمام تفاصيل ذلك المفهوم، لا سيما فيما يتعلق بتجديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الامنية في افغانستان في تشرين الاول/اكتوبر.

رابعا، إننا نشعر بالقلق لأنه فيما يتعلق بحماية المدنيين، اتسم السياق الحالي للانتقال بمستوى اعلى من الحوادث الكبيرة. ونشعر بالاستياء من الارقام الجديدة التي تبين أن عدد الحسائر بين المدنيين قد ازداد بنسبة ٢٥ في المائة خلال هذا الفصل. وناشد جميع الاطراف الامتثال للقانون الانساني الدولي. وعلاوة على ذلك، لا بد على وجه الاحاح من تنفيذ تدابير تهدف إلى كفالة تمكن المشردين داخليا من التمتع بالحماية وامكانية الحصول على المساعدة الانسانية.

خامسا، يجب أن ندافع بقوة عن حقوق الانسان ونشجع التنمية. ونحن ندين بقوة جميع اشكال العنف ضد النساء والفتيات. ومن الضروري حماية اهداف قانون القضاء على العنف ضد المرأة، تمشيا مع الالتزامات الدولية التي قطعتها افغانستان.

واخيرا، تحظى افغانستان بمكانة خاصة في جدول اعمال الأمم المتحدة. واليوم اكثر من أي وقت مضى، يتسم دور المنظمة بأهمية بالغة بالنظر لضعف افغانستان المزمين وتداعيات عملية الانتقال. ولا نزال نؤيد وجودا قويا للأمم المتحدة بغية كفالة إعداد افغانستان وتمكينها بشكل كاف من مواجهة عام ٢٠١٤ وما بعده.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): اود أن ابدأ ببيان بتقديم الشكر للسيد يان كوييس على تقديمه تقرير الامين العام عن الحالة في افغانستان وانشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم

وستتوقف قدرتها على التغلب عليها إلى حد كبير على نجاح الانتخابات في عام ٢٠١٤. ونثني على تصميم الأفغان على إجراء الانتخابات الرئاسية وفقا للدستور. ونشعر بالرضا عن الأعمال التحضيرية الفنية للانتخابات ونشر مشروع الخطة التنفيذية والميزانية الإرشادية مؤخرا.

بيد أنه، نظرا لأنه بقي على إجراء الانتخابات أقل من عام، فإن القلق يساورنا لعدم سن تشريع ينشئ الإطار الانتخابي، ولا سيما المؤسسات الانتخابية المستقلة. لن يقيم المجتمع الدولي الانتخابات على أساس من سينتخب فحسب، وإنما على أساس كيفية انتخابهم وما إذا كان الشعب الأفغاني يقبل النتائج باعتبارها مشروعاً. نعتقد أنه ينبغي لأفغانستان أن توافق على المساعدة الدولية والعمل مع بعثة الأمم المتحدة من أجل تعزيز نزاهة العملية الانتخابية.

ثانيا، تمر عملية المصالحة أيضا بمرحلة حاسمة. سلم مجلس الأمن مرارا بحقيقة أنه ليس هناك حل عسكري حصري يمكن أن يضمن استقرار أفغانستان، كما لم تحقق العمليات العسكرية النتائج الحاسمة المنشودة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المصالحة التي تقودها أفغانستان هي السبيل الوحيد لإنهاء النزاع وتحقيق السلام الدائم. ولذلك، فإننا نؤيد عمل المجلس الأعلى للسلام. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف الخطوات اللازمة لإزالة العقبات التي تحول دون استئناف مفاوضات السلام. كما ينتظر أن ييسر إنشاء مكتب لمثلي حركة الطالبان في الدوحة مؤخرا، وفقا للشروط التي أوضحتها السفير تانين، هذه العملية.

كما يشكل برنامج افغانستان لتحقيق السلام واعادة الادماج والحوار الاقليمي عنصرين هامين لتعزيز رؤية موحدة لمستقبل مفعم بالسلام للبلد فيما بين جميع جيرانه.

ثالثا، نرحب بالإعلان الصادر قبل يومين بشأن الشريحة الخامسة التي تستكمل نقل المهام الامنية إلى الافغان. وتلك مرحلة تاريخية، ونحن نثق بتقديم الدعم الثابت من المجتمع

المخدرات والأمم المتحدة أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الامن وعدم دعم الزراعة وزراعة الافيون. وبالرغم من ذلك، هنتئ الحكومة الافغانية على المبادرات التي اتخذتها لمكافحة آفة المخدرات في عدة مقاطعات، مما مكن من القضاء على أكثر من ٥٠٠٠ هكتار من الافيون.

وغني عن القول إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يمول الارهاب ويؤجج النزاع. ولذلك ناشد الأمم المتحدة مواصلة جهودها لتستكمل، ضمن الاطار الزمني المحدد، خريطة طريق لتشجيع اتخاذ اجراء أكثر فعالية بشأن غسل الاموال.

لقد بدأت افغانستان انتقالا سياسيا سيتوج بإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤. وكما يلاحظ الامين العام في تقريره، فإن الانتقال السياسي سيتوقف على شرعية من سيمسكون بزمام السلطة. وفي هذا الصدد، من الهمية بمكان أن تتعهد جميع الاطراف الافغانية باستخدام الحلول التوافقية والتوصل إلى تفاهم بشأن آية استشارية لتعيين اعضاء الهيئات الانتخابية، لا سيما رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. ونقدر الدعم المستمر الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبعثة الأمم المتحدة ووسائل الاعلام في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني، يحدونا الامل في أن يفتح مكتب لطالبان في الدوحة في ١٨ حزيران/يونيه زحما للحوار الوطني وعملية السلام من اجل تحقيق الاستقرار في البلد.

ولكن افغانستان لن تشهد الاستقرار الحقيقي إلا اذا رغبت دول المنطقة والمجتمع الدولي في تقديم تضحيات لمساعدتها في بحثها عن السلام وممارسة سيادتها الكاملة. والدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة بالغ الهمية في ذلك الصدد، وبالتالي من الامور الرئيسية تزويد البعثة بالموارد المناسبة.

وفي الختام، اكرر شعور بلدي بالامتنان للأمم المتحدة ولبعثة الأمم المتحدة ولجميع موظفيها ولصناديق الأمم المتحدة

المساعدة إلى افغانستان في البلد (S/2013/350). ونشكر السفير تانين على بيانه.

وفي استعراضه الثاني للحالة في افغانستان للعام الحالي، نلاحظ في تقرير الامين العام أن البلد لا يزال في قبضة العنف وعدم الاستقرار، بالرغم من الاشارة إلى احراز بعض التقدم. فما تزال الحالة الامنية تستدعي القلق، كما يتجلى في زيادة عدد الهجمات على المؤسسات الوطنية والدولية في الاسابيع الاخيرة؛ واستهدف آخر الهجمات، في ١٨ حزيران/يونيه، نائبا شيعيا خلال احتفال رسمي بالمرحلة الاخيرة لنقل المسؤوليات عن الامن في البلد إلى القوات الافغانية.

واسفرت تلك الهجمات عن وقوع خسائر عديدة بين السكان المدنيين، بما في ذلك مقتل العديد من الاطفال الذين جندوا بالدرجة الاولى لتنفيذ الهجمات. وتمثل الهجمات انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، تدبها توغو بلا تردد، على نحو ما فعلته في ١٧ حزيران/يونيه خلال مناقشتنا بشأن محنة الاطفال المحاصرين في مصيدة النزاع المسلح (انظر S/PV.6980).

ونشيد بالفريق القطري الخاص على دعمه للحكومة الافغانية في سياق تنفيذ خطة العمل لمنع تجنيد القصر. ومع ذلك، لا يمكن تنفيذ الخطة من طرف واحد. ويجب أن تشمل أيضا طالبان والجماعات الاخرى المرتبطة بالقاعدة.

كما نقدر الجهود المبذولة لتعزيز حماية النساء. ولا بد من التعجيل بالمناقشات في البرلمان بغية التمكن من اعتماد التعديلات الرامية إلى تعزيز الاحكام المتعلقة بحقوق المرأة. ولا بد في ذلك الصدد من تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي تعمل بشكل دؤوب من اجل تعليم النساء والفتيات.

ولا تزال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تهديدا رئيسا للسلطات الافغانية بالنظر إلى ازدياد زراعة الافيون للعام الثالث على التوالي. وللأسف، لا حظت وزارة مكافحة

والهيئات الحكومية في شمال جمهورية أفغانستان الإسلامية بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي أيار/مايو، سُجِلت زيادة نسبتها ٤٠ في المائة في عدد الهجمات التي شنها مقاتلون مسلحون في الولايات الشمالية مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وتستهدف هذه الأنشطة الإرهابية، في جملة أمور، عرقلة نقل المعدات إلى القوات الدولية عبر المنطقة الشمالية. والجماعات المرتبطة بالحركة الإسلامية في أوزبكستان واتحاد الجهاد الإسلامي والحزب الإسلامي الأفغاني بزعامة قلب الدين حكمتيار وحركة طالبان الموجودة في تلك المناطق يمكن أن تكون ذات تأثير سلبي على طاجيكستان وقرغيزستان المجاورتين، وهما أيضا من جيراننا.

وقد تدهور الوضع في مناطق الحدود الشرقية مع باكستان بشكل حاد. ونسبة جنود قوات الأمن الأفغانية إلى مفارز المقاتلين المتطرفين هي ١٠ إلى ١٥ في ولاية نورستان. وهذا يعني أن هناك ١٩٦ جنديا فقط أمام أكثر من ٢٠٠ من أفراد مفارز طالبان. ووفقا لحاكم تلك الولاية الحدودية، فإن منطقة وايجل تخضع لسيطرة طالبان منذ عامين وتمثل قاعدة للمتطرفين لإرسال قواتهم وعتادهم إلى الشمال الشرقي من البلد، مما يشكل خطرا حقيقيا من أن توسع طالبان نطاق سيطرتها إلى ولايات أخرى.

ونحن نشهد عمليات تعبئة للجماعات المسلحة في أي مكان تنقل فيه القوة الدولية للمساعدة الأمنية المسؤوليات إلى القوات الأفغانية. ولا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لتسريع نقل المسؤوليات الأمنية من القوة إلى الجيش والشرطة الأفغانيين دون إيلاء الاعتبار الواجب لحقيقة الوضع والقدرة العسكرية لقوات الأمن الأفغانية، والتي من دونها سيؤدي انسحاب قوة المساعدة بالتأكيد إلى تفاقم الوضع العام في البلد. ولا بد من تخفيف آثار الانسحاب التدريجي بزيادة القدرات العسكرية لقوات الأمن الأفغانية، ولكننا لا نرى تقدما في هذا المجال حتى الآن.

وبرامجها على جهودها الجديرة بالثناء عليها لضمان مستقبل أفضل لأفغانستان.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): نود في البداية أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيس على تقديمه تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2013/350).

وثمة استمرار للتهديد الذي يمثله الإرهاب، كما يتضح من الهجمات الإرهابية العديدة التي أسفرت عن ايقاع خسائر بين المدنيين والاحصاءات المؤسفة الواردة في تقرير الأمين العام. وازداد عدد الخسائر في صفوف المدنيين بمعدل الربع على عددها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ ومثل الاطفال النسبة الاكبر من تلك الخسائر، مع مؤشر زيادة الخسائر في صفوف الاطفال بنسبة ٢٠ في المائة على عددها في العام الماضي.

اضافة إلى ذلك، شنت طالبان هجمات على مؤسسات الدولية وممثلي قوات التحالف، بما في ذلك باستخدام المفجرين الانتحاريين، في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه العام الماضي. وبالأهم، شهدنا الهجمات التي شنتها طالبات على قاعدة باغرام الجوية، التي لا تبعد سوى مسافة ٤٥ كيلومترا عن عاصمة البلد.

وكانت هذه إشارة واضحة على أن قوات الأمن الأفغانية لم تتمكن، بعد انسحاب الوحدات الأجنبية من بدخشان في عام ٢٠١٢، من الحفاظ على السيطرة على الولاية. ونتيجة لذلك، عادت وحدة من القوات الدولية إلى هناك في نيسان/أبريل.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الزيادة المستمرة في الأنشطة الإرهابية خلال هذا العام، حيث امتدت من شمال أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى، التي هي شريكة لنا في رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وخلال الربع الأول من هذا العام، ارتفع عدد الهجمات على قوات الأمن الوطني الأفغانية

ونعتقد أنه من الضروري دعم نظام الجزاءات باعتباره الأداة الأهم لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالأفراد والجماعات والكيانات والمنظمات المرتبطتين بحركة طالبان ممن يشكلون تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وسنواصل العمل لضمان فعالية نظام الجزاءات والامتثال الصارم من قبل الدول لالتزاماتها الدولية ذات الصلة في هذا الصدد.

مازلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التصنيع غير المشروع للمخدرات والاتجار بها ونقلها من أفغانستان، وهو ما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار. فخطر المخدرات الأفغانية لا يؤثر على بلدان المنطقة فحسب، ولكن عشرات الآلاف من الناس يموتون سنويا بسبب الهيروين أو الأفيون الأفغاني في أوروبا والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصنيع غير المشروع لهذه المخدرات والاتجار بها يؤديان إلى جرائم أخرى، بما في ذلك الإرهاب والفساد وغسل الأموال. وفي هذا السياق، فإننا نولي الأهمية على سبيل الأولوية لتنفيذ قرارات المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس بشأن منع انتشار المخدرات الأفغانية. وسيتمثل تدبير هام في هذا الصدد في ما تم الاتفاق عليه من إدراج تجار المخدرات على قوائم جزاءات مجلس الأمن. ومن أجل القضاء بفعالية على خطر المخدرات في أفغانستان، فإننا نحبذ إجراء حوار بشأن هذه المسألة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي وحلف الناتو.

ونرى أن عملية اسطنبول بشأن أفغانستان منبر جيد للحوار. وفي الوقت نفسه، لدينا انطباع بأن العملية تسير بصورة أبطأ مما كان مخططا له في السابق وبأن مواقف عدد من المشاركين قد أصبحت متصلبة. ولذلك، نود أن نرى تقدما ديناميا على نحو متزايد في المحافل القائمة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون. ونعترن تشجيع المشاركة الفعالة للبلدان التي تحظى بمركز مراقب، بما في ذلك أفغانستان، في نشاطها العملي ولا سيما في المناقشات بشأن مكافحة تهديدات إقليمية مثل المخدرات والإرهاب والتطرف.

وشأننا شأن العديد من الدول الأخرى في المنطقة، لا يمكننا القبول بوجود عسكري أجنبي لفترة طويلة في أفغانستان التي نود أن نراها دولة مستقلة ومحيدة تنعم بالسلام والاستقرار. فهذا الوجود الأجنبي يمكن استخدامه لإبراز ممارسة النفوذ باستخدام القوة في المنطقة بأسرها وفي بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنه يتحول من رادع للإرهاب إلى عامل من عوامل عدم الاستقرار الإقليمي. وبعد نقل المسؤوليات، فإن وجود قوة المساعدة في أفغانستان سيفقد أهميته. ويجب تسليم قواعد لقوات الأمن الأفغانية تحت قيادة أفغانية. والوضوح الكامل ضروري فيما يتعلق بمعايير ومهام عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البلد مستقبلا، والتي لا يمكن أن تتم إلا بتكليف من مجلس الأمن وإلا بعد أن تبلغ قوة المساعدة المجلس بإنجاز ولايتها.

ويتمثل أحد العوامل الهامة لتحسين الوضع في هذا البلد في المصالحة الوطنية. وفي ضوء إنشاء مكتب اتصال لحركة طالبان في الدوحة، نلاحظ أن الحوار مع المعارضة المسلحة لن يكون له تأثير إيجابي إلا إذا كان بقيادة كابول. وروسيا تدعم دائما الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للعمل من أجل المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف المواتية للاستقرار على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال الحوار بين المجلس الأعلى للسلام وممثلي المعارضة المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الامتثال الصارم من جانب المقاتلين المسلحين للمبادئ الأساسية للمصالحة - إلقاء أسلحتهم والاعتراف بدستور جمهورية أفغانستان الإسلامية وقطع كل الصلات مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى - أمر ضروري.

ونحن نؤيد النهج الذي تتبعه الحكومة الأفغانية حيال مبدأ إنشاء وتشغيل مكتب طالبان في الدوحة وندعو إلى الامتثال الصارم لنظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن، ولا سيما حظر الزيارات الدولية للأشخاص المدرجين في قائمة الجزاءات.

وعمليات السلام طويلة ومعقدة وشاقة. وعمليات السلام الأفغانية لن تكون استثناء من ذلك. ولكن إشراك طالبان في عملية سلام هو توجه صائب، على الأقل لمواجهةهم بضرورة التخلي عن الكفاح المسلح والاضطلاع بدور سياسي. ويجب ألا يدخر المجتمع الدولي وسعا من أجل دعم هذه العملية التي يقودها الأفغان.

وأقرب جيران أفغانستان ما زال لهم دورهم الهام في أمن أفغانستان واستقرارها ورفاهها. والمملكة المتحدة تدعم عملية اسطنبول والمبادرات الأخرى التي تشجع التجارة والرخاء الاقتصادي والأمن. وعلاقة أفغانستان مع باكستان تكتسي أهمية أساسية للجهود الإقليمية. وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، بذل الجانبان جهدا كبيرا لدفع تلك العلاقة والحوار بشأن عملية سلام أفغانستان قدما. وبعد أن بدأت الحكومة الجديدة في باكستان عملها، نشجع الجانبين على التركيز مجددا على المنافع التي يمكن أن تتحقق بقيام علاقة تآزرية وبث المزيد من الثقة المتبادلة.

ثالثا، فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٤، ليس من قبيل المغالاة أن نشدد على أهمية الانتخابات الرئاسية والانتخابات على مستوى المقاطعات في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقد لاحظنا تقدما بناء في الأشهر الأخيرة، إلا أنه ما زال هناك عمل كثير. ونحث المجلس الوطني الأفغاني بقوة على إيلاء الأولوية لإقرار الإصلاحات الانتخابية ذات الأهمية الحيوية. وللأمم المتحدة دورها المهم في التحضير للانتخابات. وإذا نتقدم أكثر فأكثر صوب هدفنا المشترك المتمثل في إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة، يجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة استخدام حوارها المستمر مع حكومة أفغانستان في الإعراب عن آمال المجتمع الدولي ومخاوفه.

أنتقل الآن إلى إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، فهو الاتفاق الأساسي الذي يحدد الخطوات التي يتعين أن تتخذها حكومة

وختاما، أتمنى لشعب أفغانستان كل النجاح ونعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في جهودها لتنفيذ ولايتها في هذه المرحلة الصعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/350) والممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية في هذا الصباح والسفير ظاهر تانين على ملاحظاته الموضوعية.

أود أن أبدأ ملاحظاتي بإدانة الهجمات الأخيرة في كابول ومناطق أخرى من البلد. لقد رأينا سقوط العديد من القتلى والجرحى من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وهذه الهجمات مستهجنة وغير مبررة.

وسأركز في بياني اليوم على أربعة مجالات رئيسية هي: العملية الانتقالية في شقها الأمني وعمليات السلام والمصالحة وانتخابات عام ٢٠١٤ وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بإعلان المرحلة الخامسة والأخيرة من العملية الانتقالية في شقها الأمني، والتي شهدت تولى قوات الأمن الوطني الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد. وتواصل قوات الأمن الوطني الأفغانية نموها بثقة ومصداقية. ونحن لا نزال مقتنعين بأنها ستكون مستعدة وراغبة وقادرة على إدارة أمن أفغانستان بفعالية بعد عام ٢٠١٤ والتصدي لأي تهديدات متبقية من قبل المتمردين.

ثانيا، إن تنفيذ عملية سلام ومصالحة يمسك بزمامها الأفغان ويقودونها أمر حاسم للاستقرار الدائم. وفي هذا السياق، ترحب المملكة المتحدة بافتتاح مكتب سياسي لحركة طالبان في الدوحة. والشواغل المفهومة والمشروعة للحكومة الأفغانية إزاء هذا التطور لا بد من معالجتها. وأرحب بالملاحظات التي أدلت بها ممثلة الولايات المتحدة في هذا الصدد.

أشكر السفير زاهر تنين، الممثل الدائم لأفغانستان، والأمين العام على تقريره (S/2013/350)، والسيد يان كوبيش على إحاطته الإعلامية. وفي البداية، أود أن أعرب عن التقدير للسيد كوبيش للعمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إذ أحشى أن تستخدم المطرقة لتجاوز الوقت قبل أن أدرك هذا الجزء من ملاحظاتي. وبالنظر إلى تعليمات الرئيس، سوف أعمم بياني، إلا أنني سأقرأ منه بعض المقتطفات.

الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال هشّة، الأمر الذي يوضحه عدد الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق التي وقعت خلال الشهرين الماضيين. وندين تلك الهجمات بأقوى العبارات الممكنة، ونعرب عن مواساتنا لحكومة وشعب أفغانستان. والزيادة الحادة في تنوع الهجمات وانتشارها وشدها من جانب الطالبان وأنصارهم تبيّن أن قوات الأمن الوطني الأفغانية ما زالت بحاجة إلى مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي في التعامل مع تحديات الأمن والتحديات الإرهابية التي تواجهها أفغانستان. والأمر يتطلب عملاً متضافراً لعزل واحتثاء بؤر الإرهاب التي تضم عناصر من طالبان والقاعدة وعسكر طيبة وغيرها من المجموعات الإرهابية والمتطرفة. ولذلك، فمن الأهمية أن توضع خطة الانتقال على أساس الحالة على أرض الواقع وليس في إطار زمني محدد سلفاً.

وجهود المجتمع الدولي في أفغانستان ينبغي أن تواصل التركيز على الأمن والتنمية والحكومة والتعاون الإقليمي والدولي، مع مواءمة كل ذلك مع الأهداف العامة للحكومة الأفغانية. وتلك الجهود وحدها ستمكن الحكومة الأفغانية من تولى المسؤولية الكاملة عن مصير أفغانستان دون تدخل خارجي.

ونرحب بتجديد المؤتمر الوزاري الثالث لعملية اسطنبول، المعقود في ألماتي في نيسان/أبريل، التزام المجتمع الدولي بتلك الأهداف. ومثل الهند في ذلك المؤتمر وزير الخارجية، السيد

أفغانستان لتحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية من أجل استمرار التقدم، والالتزامات التي ينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بها تحقيقاً لدعم طويل الأجل. ونكرر دعوتنا لحكومة أفغانستان لكي تحقق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإطار المساءلة قبل حلول موعد اجتماع كبار المسؤولين في ٣ تموز/يوليه. ونأمل أن تكون هناك مناقشة مفيدة بشأن الخطوات الضرورية لإقرار الإصلاحات. وهذا، بدوره، سيمكن المجتمع الدولي من مواصلة العمل صوب الوفاء بالتزاماته من حيث فعالية المساعدة.

وحقوق المرأة أحد المسائل التي يغطيها إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وقد شهدت الشهور الـ ١٢ الأخيرة اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية، غير أنه ما زال هناك عمل كثير ينتظر الإنجاز. وبصفة خاصة، يجب أن تواصل حكومة أفغانستان العمل من أجل الحد من العراقيل التي تواجهها المرأة، بما في ذلك من خلال معالجة العنف ضد المرأة ودعم المشاركة السياسية للنساء. ختاماً، يجب ألا نستهيئ بالتحديات الماثلة أمام أفغانستان. ولكن، من خلال الشراكة المستمرة بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي، يمكننا أن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في أفغانستان مستقرة وشاملة للجميع ومزدهرة. والمملكة المتحدة ستواصل الاضطلاع بدورها الذي تعهدت بالقيام به في ذلك المسعى المشترك.

أستأنف مهامني الآن كرئيس للمجلس. وأود أن أذكر المتكلمين بأن يقتصروا في ملاحظاتهم على مدة أربع دقائق أو أقل. وسوف أستخدم المطرقة إن تجاوز المتكلمون الوقت المحدد بفارق كبير. وكما جرت العادة، يمكن تعميم النصوص الطويلة كتابة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):
بداية، أشكر الرئيس على الترتيب لمناقشة اليوم. كما أود أن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر للأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/350) وللممثل الخاص يان كويش على إحاطته الإعلامية.

نرحب بالمؤشرات الإيجابية القادمة من أفغانستان. ففي يوم الثلاثاء، تولى جيش أفغانستان دور القيادة في المسائل الأمنية في طول البلاد وعرضها. ونثق بأن قوات الأمن الأفغانية لديها القدرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة. ومواصلة تعزيز قدراتها وكفاءتها في إطار سيادة القانون ستبقى أولوية رئيسية.

والاستعدادات للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ تمضي قدما. وتعيين رئيس للجنة الانتخابات المستقلة وإقرار التشريعات الانتخابية ذات الصلة سيساعد على وضع إطار ذي مصداقية لانتخابات مستقلة ونزيهة وحرّة. وندعم الجهود الرامية إلى تحقيق عملية انتخابية ديمقراطية وشاملة للجميع، تشمل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفي هذا الصدد، نثني على جهود كل السلطات الأفغانية المعنية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن استمرار نجاح جهود السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان يشكل خطوة هامة أخرى صوب الأمن والاستقرار والانتقال السياسي. ومافتئت تركيا تدعم عملية السلام الأفغانية القيادة والملكية منذ بدايتها، وفي القلب منها مجلس السلام الأعلى. وندرك تماما الصعوبات والتحديات التي تنطوي عليها تلك العملية.

ونأمل أن يتم التوفيق بين التصورات المختلفة فيما يتعلق بعملية المصالحة على نحو يؤدي إلى إجراء حوار جدي، شامل وموجّه نحو تحقيق النتائج.

سلمان خورشيد، الذي أكد دعم الهند لخطط التنفيذ. والهند تدعم بالكامل أيضا عملية قلب آسيا، التي توفر فرصة ثمينة لبلورة موقف مشترك بشأن الشواغل ذات الاهتمام المشترك من خلال ركيزتها الداعية إلى إجراء مشاورات سياسية. وتوفر لنا هذه العملية أيضا الفرصة للوفاء بوعد التعاون الإقليمي الذي قطعناه على أنفسنا في اسطنبول وكابل ودلهي، والذي تبلورت تفاصيله أكثر في المداولات بشأن خطة التنفيذ في مجال التجارة والفرص الاستثمارية وتدابير بناء الثقة التي تقودها الهند.

إن استقرار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية يعتمدان إلى حد كبير على جيرانها والمنطقة ككل. ويجب أن نوسع علاقات التجارة والمرور العابر والنقل، بما في ذلك المرور العابر والتجارة برا، لا أن نعزلها. هذا هو السبيل الأمثل لتفعيل البعد الإقليمي بشكل إيجابي. والتكافل الاقتصادي المتزايد سيساعد أيضا على صرف الشباب الغاضب عن التمرد ونزعة التطرف، وإيجاد منطقة للرفاه المشترك في المنطقة. ونؤيد رغبة حكومة أفغانستان في أن تكون لها الريادة في هذا الاتجاه.

وإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات، المحدد لها حاليا ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ستكون خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الإطار الديمقراطي في أفغانستان. ومن المهم أيضا أن تظل عملية الانتقال الجارية أفغانية القيادة والملكية. ويجب أن تكون متعددة الأوجه، وأن تكفل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها لصالح جميع الأفغان، على أن تفضي إلى توطيد أركان الدولة الأفغانية ومؤسستها.

ختاما، أود القول إنه في تلك المسيرة الشاقة صوب السلام الدائم والازدهار والاستقرار في أفغانستان، تحتاج الحكومة الأفغانية إلى الالتزام الطويل الأمد من المجتمع الدولي بمواجهة التحديات التي تنتظرها. والهند، ذلك الجار والصدیق الوثيق تاريخيا، ستواصل الوقوف إلى جانب أفغانستان خلال عمليات الانتقال الجارية.

وإذ يجري تخفيض الوجود الدولي في البلد، فإننا نعترف بزيادة أهمية التعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار والأمن والرخاء. وفي الوقت ذاته، فإن عملية اسطنبول لا تزال تكتسب زخما بفضل روح الملكية الإقليمية، والمشاركة وتقديم الدعم التقني من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها، جنباً إلى جنب مع الاهتمام والدعم المقدم من المجتمع الدولي. ويسرنا اعتماد الخطط التنفيذية لأولويات تدابير بناء الثقة الستة في المؤتمر الوزاري الثالث لعملية اسطنبول المعقود في ألماتي في نيسان/أبريل. وشدد الإعلان الوزاري ضرورة إحراز تقدم ملموس في الأنشطة المتفق عليها، ودعا المشاركين إلى توفير التمويل المؤقت وبصورة مخصصة. ونود أن نرحب أيضاً بالعرض الذي قدمته الصين باستضافة المؤتمر الوزاري في العام المقبل.

ونرحب بالاجتماعات الثلاثية التي عقدت مؤخراً بشأن مسائل من قبيل التنمية، والتعليم، والتجارة، والاستثمار، والنقل، وجهود مكافحة الإرهاب والمخدرات، والمصالحة في أفغانستان. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للدور البناء الذي تضطلع به منظمة شنغهاي للتعاون في دعم أفغانستان.

ومن شأن المزيد من تعزيز العلاقات أن يساعد على تيسير التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي، فضلاً عن المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية في أفغانستان. ونولي أهمية خاصة لاستكمال وصيانة خطوط السكك الحديدية والطرق البرية المحلية، وتطوير المشاريع الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز قدرات الطيران المدني.

وتواصل تركيا التضامن على نحو مستمر مع الشعب الأفغاني، علاوة على مواصلة الإسهام في سلامة وأمن ورخاء أفغانستان، على نحو ما فعلنا على امتداد العقود.

ختاماً، أود أن أعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدورها الحاسم أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها. وأود أن أشيد بصفة خاصة، بالجهود

ويسعدنا أن نلاحظ - بعد مرور عام على مؤتمر طوكيو - زيادة الجهود الرامية إلى الانتقال إلى المسائل الجوهرية في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، والتي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على حد سواء، من أجل كفاءة تنفيذ الالتزامات المتبادلة بصورة ملموسة. ونتطلع إلى اجتماع كبار المسؤولين المقرر عقده في ٣ تموز/يوليه في كابول، الذي سيجري فيه استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف إطار طوكيو.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية، فلا تزال هناك تحديات سياسية واقتصادية وأمنية رئيسية. فالحالة الأمنية لا تزال مثيرة للقلق البالغ. وقد أسفرت الهجمات الإرهابية الأخيرة المروعة عن خسائر بشرية غير مقبولة. ويبدو أن هناك زيادة في الإصابات بين المدنيين. ولا تزال الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والأمراض الوبائية والفقر المزمن، علاوة على زيادة معدلات التشرد الداخلي تشكل تهديدات إنسانية خطيرة. وعلى النحو الذي تشير إليه البيانات الواردة في التقرير بوضوح، فلا تزال أكثر شرائح المجتمع ضعفاً - وبخاصة الأطفال والنساء والفتيات - عرضة للخطر. ويبدو أن الأمم المتحدة وشركائها، فضلاً عن الهيئات الإنسانية، عرضة للخطر على نحو متزايد. وأدين بقوة الهجمات الأخيرة على الأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية.

وإذ تواصل أفغانستان المضي قدماً نحو الانتقال السياسي والأمني، فإنه يجب علينا أن نظل على اتصال مع الحقائق الجارية في الميدان. ومن شأن إظهار الإرادة من جانب المجتمع الدولي على نحو متواصل أن يعزز آمال الشعب الأفغاني في المستقبل، فضلاً عن المساعدة في كفاءة استمرار عملية الانتقال السلس. وبصفتنا شركاء إقليميين ودوليين لأفغانستان، ينبغي ألا ندخر جهداً للإسهام في الرؤية الهادفة إلى الوصول إلى أفغانستان آمنة وسلمية وتتمتع بالاكتفاء الذاتي. وفي ذلك مصلحة مشتركة بالنسبة لنا جميعاً.

٢٠١٤. ونحث السلطات الأفغانية على مواصلة إعطاء الأولوية للتحرير للانتخابات، على أساس مبادئ الشمول والشفافية والمصادقية. وعلى وجه الخصوص، فإن من المهم وضع إطار قانوني انتخابي يتسق مع الدستور، علاوة على اتخاذ تدابير تتسم بالمصادقية وتهدف إلى منع التزوير، على أن تشرف عليها هيئات مستقلة. وعليه، نحث الحكومة الأفغانية على التعجيل بالعملية التشريعية والمشاركة الجادة في الوصول بذلك العمل إلى خاتمة ناجحة. ويقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة اللازمة في الأعمال التحضيرية للانتخابات عبر تقديم المشورة التقنية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة، بوصفه أحد الممولين الرئيسيين لتقديم المساعدة الانتخابية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد كرر المؤتمر الدولي المعقود في طوكيو في العام الماضي التأكيد على الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. ولا يزال التنفيذ الكامل للإصلاحات، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات والشفافية المالية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان - وحقوق المرأة بصفة خاصة - فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الانتقال بصورة ناجحة وإحداث التحول في أفغانستان في الأجل الطويل.

ونتطلع إلى استعراض التقدم المحرز من جانب أفغانستان والمجتمع الدولي في ذلك الصدد، في اجتماع كبار المسؤولين الذي سيعقد في ٣ تموز/يوليه في كابول. ويرى الاتحاد الأوروبي أن على الحكومة الأفغانية تنفيذ التدابير التالية على سبيل الاستعجال قبل انعقاد ذلك الاجتماع. أولا، ينبغي اعتماد الإطار التشريعي كي تحتكم العملية الانتخابية إلى قانون منظم لها، إلى جانب تنظيم مركز لجنة الانتخابات المستقلة، فضلا عن إنشاء آلية ذات مصداقية للشكاوى الانتخابية. ثانيا، ينبغي تعيين رئيس القضاة وفقا للدستور. ثالثا، ينبغي سن قانون للتعدين، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجذب الاستثمارات.

القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه التحديد، وأن نعرب عن امتناننا العميق للممثل الخاص للأمين العام كوبيش وفريقه الجاد في عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والنرويج، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا. ويجري تعميم النص الكامل لهذا البيان في القاعة، وسينشر أيضا على الموقع الشبكي.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/350) والممثل الخاص، يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية.

لقد شعرنا بجزن عميق للهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان. ويدين الاتحاد الأوروبي تلك الهجمات الجبارة التي وقعت على المنظمات الإنسانية والأطفال. ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تهيئة بيئة يعيش فيها الشعب الأفغاني دون خوف من الإرهاب والعنف.

ونرحب بالإعلانات هذا الأسبوع التي تشير إلى إمكانية تحقيق مستقبل أفضل لأفغانستان. ذلك أن الإعلان عن المرحلة الختامية للعملية الانتقالية إنما يبرز التقدم المحرز في تحقيق كفاءة وفعالية قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بعإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل

والدول الأعضاء فيه بدعم أفغانستان في الأجل الطويل عبر فُهج شامل يكفل التأزر بين المشاركة السياسية والأمنية والإغاثية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أويموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كويش، على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات. وأعرب أيضا عن تقديري للبيان الشامل الذي أدلى به السفير تانين.

في البداية، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر الأسف والتعازي في فقدان العديد الأرواح، بين العسكريين والمدنيين على حد سواء أثناء الهجمات الوحشية التي شنتها مؤخرًا الجماعات المناهضة للحكومة.

كما أننا نشعر بالصدمة الشديدة إزاء الهجوم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي سعت إلى مساعدة الأفغان على مدى سنوات. تدين اليابان هذه الهجمات الإرهابية بأشد العبارات الممكنة وتؤكد من جديد عزمها التام على الإسهام في استجابة الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لوقف حلقة العنف هذه.

ورغم المناخ الأمني الصعب، شهدنا جميعا زيادة كفاءة وثقة قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الرد على هذه الحوادث. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطات الأفغانية في تولي زمام الأمن في جميع أنحاء البلد، فضلا عن الإعلان عن المرحلة الأخيرة من الانتقال الأمني. لا تزال هناك تحديات هائلة في مجال الأمن، لكن ليس لدينا خيار سوى البقاء متحدين وثابتين في جهودنا.

ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على الأهمية الحاسمة لاجتماع كبار المسؤولين المقرر عقده في ٣ تموز/يوليه، الذي سيكون بمثابة أداة شفافة لمساعدتنا في تحقيق التزاماتنا المتبادلة التي تم التعهد بها في مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢. إن مفهوم التبادلية هو الحل. قدمت اليابان بالفعل مبلغ ١,٤ بليون

وهناك حاجة أيضا إلى مواصلة العمل بطريقة تتسم بالمصداقية من أجل تنفيذ الضمانات القانونية، وخصوصا القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الذي من شأنه تعزيز حقوق الإنسان في أفغانستان، وحقوق المرأة على وجه الخصوص. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأفغانستان أيضا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات منهجية بغية تعزيز إصلاح النظام القضائي. ذلك أن فشل الحكومة الأفغانية في إنشاء نظام قضائي فعال سيصب في مصلحة المتمردين وأولئك الراغبين في العدالة الصورية لا أكثر.

ويكتسي وجود نظام قضائي ناجز وقوة شرطة وطنية فعالة أهمية بالغة بالنسبة لسيادة القانون في أفغانستان. ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم اللازم في هذا الصدد، في جملة أمور، من خلال دعم جهود إصلاح الشرطة وقطاع العدل. ويسرنا أن نعلن أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد مدد فترة - في ٢٧ أيار/مايو - وجود بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الوزاري الثالث لمنطقة "قلب آسيا" الذي عقد في ألماني. وقد أسفرت عملية اسطنبول عن تدابير هامة تهدف إلى بناء الثقة وزيادة التعاون وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في جميع أنحاء المنطقة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود المبذولة من جانب بلدان منطقة قلب آسيا من أجل مواصلة تعزيز الثقة.

ونحن الآن في المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن اتفاق التعاون من أجل الشراكة والتنمية الذي يشكل أساس العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان على مدى السنوات الـ ١٠ القادمة. ونحن أيضا في المراحل الأولى من وضع الأسس اللازمة لمواصلة تعاوننا الإغاثي مع البلد حتى عام ٢٠٢٠. وتشكل تلك الخطوات مؤشرات واضحة على التزام الاتحاد الأوروبي

أخيراً، فإن عملية السلام والمصالحة هي المهمة الأساسية المطلوب إنجازها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في أفغانستان. وترحب اليابان بفتح حركة الطالبان مكتباً في قطر وتتوقع أن تسفر عن البداية المبكرة لمفاوضات المصالحة والتوصل إلى حل سلمي للتراع. يجب أن يظل المجتمع الدولي متحداً إلى جانب أفغانستان إلى حين تحقيق فوائدها السلام لجميع الأفغان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والممثل الخاص يان كوبيش (S/2013/350) على إحاطته الإعلامية.

تؤيد إيطاليا تماماً البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

كما نعلم جميعاً، تعيش أفغانستان لحظات بالغة الأهمية. أعلن بدء المرحلة الخامسة والأخيرة من عملية الانتقال. تستعد الحكومة الأفغانية وقوات الأمن لتولي المسؤولية عن العمليات الأمنية في جميع أنحاء البلد. سيتولى الشعب الأفغاني بصورة متزايدة المسؤولية عن مستقبله. ومن ثم، فإننا نمر بمرحلة دقيقة للغاية، تتسم بموسم القتال العنيف بشكل خاص الذي يجبرنا على التزام اليقظة. نعلم أن عملية تسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية يمكن أن تنطوي على بعض العوامل الحاسمة، لكننا واثقون أيضاً من عزم القوات المسلحة الأفغانية على التصدي لهذا التحدي الهام.

سوف تواصل إيطاليا تقديم المساعدة إلى أفغانستان وتشجيع المزيد من الالتزام من جانب المجتمع الدولي ككل. بحلول عام ٢٠١٥، خلال ما يسمى عقد التحول، سيتم تكوين شراكة جديدة ستؤدي بوجودنا في الميدان إلى تحويل تركيزه أساساً إلى أنشطة التدريب.

دولار من المساعدة البالغة ٣ بلايين دولار التي تم التعهد بها في مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه الماضي. ونقدر الجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة الأفغانية في الإعداد لاجتماع المتابعة الأول هذا.

في الوقت نفسه، لا يزال يتعين التصدي لبعض المسائل الملحة التي تشكل جوهر التزامات الحكومة الأفغانية. يجب إنشاء هيكل انتخابي أساسي في أقرب وقت ممكن لضمان إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بصورة تتسم بالزاهة والمصادقية. لا يزال الفساد يشكل أحد الشواغل الأساسية التي تقوض شرعية الدولة. وإذا أريد للمجتمع الدولي أن يفرض بالتزامه بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، يتعين على الحكومة الأفغانية المضى قدماً بطريقة بناءة، بما في ذلك تسوية قضية مصرف كابول بصورة عادلة وسريعة. يشكل التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة التزام حكومي رئيسي آخر.

ونعتقد أن جميع خرائط الطريق المؤدية إلى تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر في أفغانستان لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تصحبها المشاركة البناءة لجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية، في الأطر المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري لعملية اسطنبول المعقود في ألماتي في نيسان/أبريل. ويسر اليابان بوصفها بلداً يؤيد تدايير بناء الثقة بشأن إدارة الكوارث، تبادل خبرتها في هذا المجال والمساهمة في هذه المبادرة الإقليمية.

وغني عن القول إن الحوار الأفغاني - الباكستاني وعلاقات حسن الجوار أمران حيويان لاستقرار أفغانستان في الأجل الطويل. ويحدونا وطيد الأمل أن تواصل القيادة الجديدة في باكستان والحكومة الأفغانية توطيد الثقة والاحترام المتبادلين اللازمين للقضاء على التوترات بشأن المناطق الحدودية وإيجاد المزيد من الزخم الإيجابي من أجل تعزيز عملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير إيطاليا العميق للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان، بدءاً من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. سيكون دعم الأمم المتحدة للسلطات الأفغانية، في الفترة السابقة للانتخابات، حاسماً في تعزيز شرعية ونزاهة العملية. وستكون مساهمة البعثة بنفس الأهمية خلال هذه المرحلة الانتقالية الحساسة إلى عقد التحول، عن طريق دعم مؤسسات الحكومة الأفغانية فيما تتولى نصيباً أكبر من المسؤولية عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية والتقرير الشامل للأمين العام (S/2013/350) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى تحليله للحالة الراهنة في أفغانستان. وأشكر السفير تانين على بيانه اليوم، والأمين العام على تقريره. أود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض النقاط في ما يتعلق بالحالة السائدة في أفغانستان:

أولاً، تمر أفغانستان بمنعطف بالغ الحساسية في تاريخها. هناك تركيز مكثف على قضايا من قبيل الأمن وعمليات الانتقال السياسي التي تبلغ أوجها في عام ٢٠١٤ مع نهاية وجود القوات الدولية والانتخابات الرئاسية المقبلة. ونأمل أن تساعد هذه العملية، من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة، في صون وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان والمنطقة بصورة أفضل. وفي هذا الصدد، نؤيد الآليات الإقليمية، بما في ذلك عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان وخطط تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة، على النحو المحدد في العملية.

توشك أفغانستان على مواجهة تحدٍ حاسم آخر - الانتخابات الرئاسية. ونتوقع من السلطات الأفغانية أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إجراء عملية شاملة وشفافة وذات مصداقية، وأن تسن قواعد واضحة ومشتركة من شأنها أن تضمن مشاركة العناصر العديدة في المجتمع المدني وشتى الأحزاب السياسية في البلد.

دعونا لا ننسى الالتزامات المتبادلة الأعم التي تم التعهد بها في مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه ٢٠١٢، التي ينبغي أن توجه تعاوننا في المستقبل. وإذ نؤكد وجودنا في أفغانستان، نشجع حكومة كابول على الوفاء بالتزاماتها في مجال الحكم ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان في إطار من المشروطة والنتائج القابلة للقياس.

وتعلق إيطاليا أهمية كبيرة على حماية حقوق المرأة وتعزيز وضع المرأة في أفغانستان، اللذين قطعت حكومة كابول التزامات محددة بشأنهما في طوكيو، بما في ذلك الإنفاذ الفعال والموحد لقانون القضاء على العنف ضد المرأة.

وتشكل المصالحة الداخلية أيضاً مفترق طرق لا مفر منه على مسار تحقيق الاستقرار الدائم في البلد. تؤيد إيطاليا عملية السلام وتعترف بملكية أفغانستان التامة لها. ونتطلع إلى إجراءات متابعة ملموسة قريباً. نحن لا نتوقع أن تعكس اتجاه المكاسب التي تحققت في مجال الحقوق المدنية والديمقراطية، أو تقدم تنازلات للإرهاب. ومما يحظى بأهمية ماثلة إسهام الجهات الفاعلة الإقليمية، المدعوة إلى المساعدة في إرساء الأساس اللازم لنجاح الحوار بين الأطراف الأفغانية.

وعلى الصعيد الإقليمي، نتوقع أيضاً أن نشهد إقامة تعاون أكبر وإجراء حوار سياسي أكثر كثافة. إن التطورات في عملية اسطنبول، التي تؤيدها إيطاليا، تطورات واعدة. علينا الآن أن نمضي قدماً في عملية تنفيذ خطط العمل المتفق عليها في الاجتماع الوزاري المعقود في الماتي في نيسان/أبريل الماضي.

بالقضاء على حقول زراعة الافيون. ونشعر بالقلق حيال التوقع الوارد في تقييم مخاطر الافيون لعام ٢٠١٣ باحتمال زيادة زراعة خشخاش الافيون، لا سيما في الشمال والشمال الشرقي لأفغانستان. وكما ورد في التقرير، اذا استمرت التوجهات الحالية، سيتراجع العدد الكلي للولايات الخالية من خشخاش الافيون من ١٧ في عام ٢٠١٢ و ٢٠ في عام ٢٠١٠ إلى ١٤ في عام ٢٠١٣. ونحن متأكدون من انه، بالالتزام القوي للشركاء الافغان والدوليين على السواء، يمكن كبح خطر زراعة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الذي يغذي التطرف.

وفي الختام، فان دور الأمم المتحدة في افغانستان سيصبح اكثر اهمية، وبخاصة عقب تخفيض وانسحاب القوات الدولية في عام ٢٠١٤. ويمكن لدور بعثة الأمم المتحدة أن يتطور حسب الحالة على ارض الواقع، والوقائع الناشئة، وقبل كل شيء، تطلعات شعب افغانستان وحكومتها. وعلى نحو ما اشار اليه موظفونا في اجتماعهم مع السيد يان كوبيس خلال زيارته مؤخرا إلى طهران، فإننا ندعم انشطة بعثة الأمم المتحدة ونتمنى للسيد كوبيس كل النجاح في الاضطلاع بمهمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الان لممثل إسبانيا.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيعلن هذا الصيف دخول مرحلة حاسمة للالتزام المجتمع الدولي في افغانستان. وما برحت إسبانيا جزءا من ذلك الالتزام من البداية وكرست جهودا عسكرية ومدنية كبيرة، تهدف بصورة واضحة إلى الاسهام في تحقيق الاستقرار واعادة الاعمار في البلد.

واشارك المتكلمين السابقين تقديم الشكر للأمين العام على تقريره (S/2013/350) وللممثل الخاص يان كوبيس على احاطته الاعلامية. كما انوه بالعمل الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى افغانستان. واشيد على وجه الخصوص بالعمل الذي انجزه زميلي وصديقي السفير تانين.

ثانيا، في مجال التعاون الإقليمي، واصلنا تعاوننا الثنائي، ولا سيما بشأن المسائل الأمنية وجهود مكافحة المخدرات ووضع المشاريع والتعاون الاقتصادي في مجالات الطرق والسكك الحديدية والطاقة والتعدين والمعادن والزراعة، وما إلى ذلك.

ثالثا، في ما يتعلق بعودة اللاجئين، عقد اجتماع ثلاثي بين إيران وأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في طهران يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير. في هذا الاجتماع، طرحنا السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع عودة أكثر أمنا واستدامة للاجئين، وجرى إبرام عدد من الاتفاقات. وتتطلع إلى تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا تاما. ونرحب أيضا بالاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية في ٣١ آذار/مارس لإنشاء فريق للبحث عن حلول مشتركة ونهج متكاملة للاجئين.

ونناشد المجتمع الدولي مواصلة تعزيز وتسريع جهوده لتهيئة الظروف المؤاتية لإعادة المستدامة للاجئين إلى مواطنهم واعادة تأهيلهم وادماجهم بصورة كاملة في وطنهم.

ونرحب ببدء الانسحاب العسكري الدولي وتتطلع إلى استكمال تلك العملية. ومع ذلك، نشعر بالقلق حيال ازدياد الخسائر والاصابات التي تقع في صفوف المدنيين الافغان، ونجم جزء منها من العمليات العسكرية للقوات الدولية في افغانستان. وكما ورد في تقرير الامين العام الذي يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/ابريل، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى افغانستان ٥٣٣ وفاة و ٨٨٢ اصابة في صفوف المدنيين. ويمثل ذلك ازديادا بنسبة ٤٤ في المائة في عدد وفيات المدنيين وبنسبة ١٦ في المائة في عدد الاصابات في صفوف المدنيين. ويتعين ادانة الهجمات على المدنيين التي ترتكب تحت أي ذريعة وأيما كانت الجهة التي ترتكبها، ولا بد من وقفها.

ونشيد بمبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسلطات الأفغانية، لا سيما المبادرات المتعلقة

العديدة. فعلى سبيل المثال، يجري في الوقت الحالي ارساء الاسس لإيفاد البعثة الموحدة الجديدة التي ستعمل بعد عام ٢٠١٤، وستركز حصريا على التدريب وتقديم المساعدة والدعم لزيادة تعزيز قوات الامن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٥.

وعلى الصعيد الاقليمي، نشعر بالسرور اذ نلاحظ أن عملية اسطنبول، التي تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز التعاون والامن الاقليميين بغية تحقيق السلام والاستقرار في افغانستان، تبرز تقدما حاسما. فضلا عن ذلك، لا يزال اطار عمل المساءلة المتبادلة المتفق عليه العام الماضي في طوكيو يرسى الاساس للاستدامة السياسية والمالية اللازمة لتدعيم النظام الافغاني الحالي. وعلى الحكومة الأفغانية، في ذلك السياق، مواصلة وتعزيز الوفاء بالتزاماتها الاساسية في مجالات الحكومة والتنمية وسيادة القانون وحقوق الانسان ومكافحة الفساد. وفي ذلك الصدد، ستكون الانتخابات الرئاسية المعلن اجراؤها في ٥ نيسان/ابريل ٢٠١٤ اختبارا لوجستيا كبيرا لتجاوزه سيقدم المجتمع الدولي الدعم لأفغانستان. وستتحمل الحكومة الأفغانية المسؤولية عن ضمان اجراء انتخابات شاملة وشفافة وديمقراطية تكون نتائجها مقبولة بشكل كامل للشعب الافغاني. وستحظى الاعمال والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بأقصى أهمية في تلك الانتخابات. وتشدد إسبانيا على الدور المحوري والمحادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في افغانستان.

كما أن الانتخابات الأفغانية ترتبط بشكل وثيق بعملية المصالحة واعادة ادماج عناصر طالبان الراغبين في المشاركة في النظام الديمقراطي. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى جعل تلك المصالحة واقعا، بالرغم من المقاومة الهائلة التي تواجهها العملية داخل افغانستان وفي البيئة الاقليمية المعقدة على السواء. ويجب علينا أن ندعم بقوة الحوار الذي يفضي إلى اجراء عملية مصالحة مستدامة وشاملة، وتشمل الجماعات المسلحة وجميع قطاعات المجتمع الافغاني.

وعلى مدى الاعوام الـ ١٢ الماضية، ظلت إسبانيا احد البلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الامنية في افغانستان التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي والمكلفة من مجلس الامن. وشأننا بشأن الشركاء الاخرين في القوة الدولية، بدأنا حاليا الانسحاب. وفي الوقت الحالي، ينتشر ٩٠٠ جندي اسباني في ولايات هيرات، حيث تقوم إسبانيا بتشغيل المطار، وبادغيس، حيث يتمركز الفريق الاسباني لاعمار المقاطعات، وقلعة إناو وكابل.

إن إسبانيا تؤيد بقوة جهود الحكومة الأفغانية في عملية الانتقال المستمرة والمعقدة، من حيث المنظورين الامني والمدني على السواء. ونرحب بالإعلان هذا الاسبوع لمرحلة الاداء لعام ٢٠١٣، حيث ستتصدر القوات الأفغانية العمليات الامنية وبعث إعلان بدء المرحلة الخامسة والاخيرة في عملية الانتقال.

وفي كانون الاول/ديسمبر الماضي، ادرجت مقاطعة مرغاب في الشريحة ٤، مما يشمل ولاية باغديس بأكملها بالعملية الانتقالية. ونشعر بالارتياح من الطريقة التي يمضي الانتقال قدما. وستظل إسبانيا منخرطة بشكل كامل بتقديم المشورة وبناء القدرات ودعم قوات الامن الأفغانية حتى احتتام عملية الانتقال.

وفي ما يتعلق بالجانب المدني للانتقال، فإن الاغلبية العظمى لمشاريع التعاون التي تنفذها إسبانيا في منطقة مسؤولياتها يديرها بالفعل موظفون افغان. واضفي الطابع الرسمي على نقل المهام بالتوقيع على الاتفاقات الملائمة مع الوزارات الأفغانية المختصة. وفي تموز/يوليه، ستنتهي سبعة اعوام من الوجود المباشر الناجح للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في افغانستان. وستستمر مشاركة الوكالة الإسبانية في الاعوام المقبلة في شكل مشاريع متعددة الاطراف تنفذ من خلال مساهماتنا في المنظمات الدولية.

وكان عام ٢٠١٢ سنة للمناسبات الكبرى المتصلة بأفغانستان؛ وسيكون عام ٢٠١٣ وقتا للاستفادة من الانجازات

ضروري للأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة بأسرها. وفي ضوء ذلك، استضافت لاتفيا يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه حلقة عمل سنوية رفيعة المستوى حول موضوع "الشرايين التي تربط قلب آسيا بالعالم أجمع"، وذلك بمشاركة أكثر من ٢٢٠ من المسؤولين الحكوميين وخبراء السياسة الخارجية وممثلي شركات النقل والخدمات اللوجستية من بلدان آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وأفغانستان والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والهند وباكستان وقطر وغيرها، فضلا عن ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وخلص المشاركون إلى أن الاستقرار الإقليمي وتحسن العلاقات التجارية عاملان مترابطان. وينبغي تطوير الروابط الاقتصادية المشتركة داخل المنطقة ومع الأسواق العالمية على السواء. وتطوير طرق المرور العابر التجارية، على سبيل المثال، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في إطار شبكة التوزيع الشمالية، فضلا عن خطط بعض دول آسيا الوسطى وأفغانستان للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، يمكن أن تكون خطوات في الاتجاه الصحيح. وباسم حكومة بلدي، أود أن أشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم. ونحن على استعداد لنشاط استنتاجات حلقة العمل مع جميع الأطراف المهتمة.

مع اقتراب عام ٢٠١٤، يجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما باستقرار أفغانستان على المدى الطويل. ونحن نتطلع إلى استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات المتبادلة التي قطعتها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو. وتمثل مبادئ الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، الأساس للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية.

وفي ظل التقليل التدريجي لقوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان ومع تولي قوات الأمن الوطني الأفغانية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة فرايمين - ديكسنه (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): تعلن لاتفيا تأييدها للبيان الذي ادلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

واود أن اشكر الامين العام على تقريره والممثل الخاص يان كوبيس وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على اعمالهم المتفانية في تنفيذ مهام بعثة الأمم المتحدة. وبالرغم من انه لم تحدد بعد طرائق ملموسة للتعاون بعد عام ٢٠١٤ بين أفغانستان والمجتمع الدولي، ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام طوال فترة الانتقال وخلال عقد التحول.

وسأركز تعليقات لاتفيا اليوم على مجالين رئيسيين هما: التعاون الاقليمي والتزام المجتمع الدولي الطويل الاجل نحو أفغانستان.

واذ اتناول اولا التعاون الاقليمي، فإننا نرى أن هذا امر بالغ الاهمية لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان على المدى الطويل.

ونحن نرحب على وجه الخصوص بالمبادرات الإقليمية مثل عملية قلب آسيا، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمرها الوزاري الثالث الذي عقد في ألماني في نيسان/أبريل. واعتماد خطط التنفيذ المتعلقة بتدابير بناء الثقة بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها يمثل أساسا قويا لمزيد من التعاون على الصعيد الإقليمي. وقد أصبحت لاتفيا أيضا مشاركا نشطا في عملية قلب آسيا، وهي تستكشف حاليا إمكانيات دعم تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الهياكل الأساسية الإقليمية بقيادة أذربيجان وتركمانستان.

وتقع أفغانستان وآسيا الوسطى على طرق تجارية قديمة. ومشاركتها في العمليات الاقتصادية والتجارية الدولية أمر

ومشاركتنا البناء تمثل السبيل الوحيد الممكن لضمان الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة في أفغانستان والمنطقة على نطاق أوسع. وأود أن أطمئن المجلس إلى استمرار مشاركة لاتفيا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لمخاطبة المجلس. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/350)، وأثني على العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في بيئة عدائية على نحو متزايد.

لقد عُممت نسخة من بيان كندا بالكامل على أعضاء مجلس الأمن، وهي متاحة على موقعنا الشبكي. ونظرا لضيق الوقت، سأتناول عددا قليلا فحسب من النقاط الرئيسية.

إننا أمام مفترق طرق. فعلى أحد الطرق تسير دولة خارجة من حرب وإراقة دماء استمرت على مدى أجيال، وتحطو إلى الأمام نحو مستقبل من الحرية والرخاء. وعلى طريق آخر، تكمن ألعيب الماضي والمصالح الإقليمية المتحالفة مع الوعود الكاذبة للإرهابيين وطغيانهم وهناك شعب أصيب بالاختناق بفعل أمراء الحرب الوحشيين وأفراد العصابات معدومي الضمير والقصة المأساوية للأجيال الضائعة. والجهات التي تلحق الدمار بصورة مطردة هي سبب المشاشة، تماما مثلما أن بناء الدول هم الرواد للمجتمعات المزدهرة.

يصادف الشهر المقبل الذكرى السنوية الأولى لانعقاد مؤتمر طوكيو الذي شهد تجديد الالتزام من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك كندا، تجاه مستقبل أفغانستان. وفي ٣ تموز/يوليه، يجتمع مسؤولون كبار في كابول لتقييم التقدم الذي أحرز خلال العام المنقضي بشأن تلك الالتزامات. وثلاثة منها هي من بين الأكثر أهمية.

المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد، فإن بناء ثقة عامة الشعب في قدرتها على حماية السكان أمر بالغ الأهمية. وبينما لا تزال هناك تحديات أمنية كبيرة في البلد، فإن الدعم الدولي لبناء قدرات قوات الأمن الأفغانية بعد عام ٢٠١٤ أمر ضروري. وقد التزمت لاتفيا بالفعل بتوفير دعم مالي لهذه القوات بدءا من عام ٢٠١٥.

وينبغي أن يقترن الدعم لأفغانستان في القطاع الأمني بتقديم دعم في المجالات التي من شأنها تيسير اندماج أفغانستان في العمليات الإقليمية والعالمية. ومن أجل إيجاد حل مستدام في أفغانستان وفي المنطقة، ينبغي الاعتراف بدور بلدان آسيا الوسطى. ويتعين تطوير الحوار الرفيع المستوى والتعاون مع بلدان آسيا الوسطى في مختلف المحافل الدولية، ولاتفيا ستساهم في هذا الصدد، بما في ذلك أثناء فترة رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥. والتعاون الإقليمي أساسي أيضا في التصدي لتهديدات عالمية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ومشروع مجلس الناتو وروسيا للتدريب على مكافحة المخدرات الذي يجري تنفيذه بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يظهر أن المصالح المشتركة والجهود المشتركة يمكن أن تؤتي ثمارها. ولاتفيا تقدم مساهمة مالية مستمرة للمشروع وتدرس حاليا إمكانيات تقديم المساعدة التقنية في بلدان آسيا الوسطى.

وسيتطلب الاندماج في العمليات الاقتصادية الإقليمية والعالمية مشاركة المتخصصين والخبراء. والحكومة اللاتفية تبحث حاليا عن وسائل جديدة لزيادة المساعدة الإنمائية. ولاتفيا تساهم بالفعل في بناء قدرات خبراء الطيران والسكك الحديدية الأفغان وتدرس الدخول في مجالات جديدة للتعاون تتفوق فيها لاتفيا بشكل محدد، مثل الجمارك وحرس الحدود وتدريب الأخصائيين الطبيين.

وفي مواجهة العديد من التحديات والفرص التي تنتظرنا خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، فإن التزامنا المشترك وجهودنا

والمصالحة التي لا تركز الحقوق التي لا غنى عنها للمرأة ولا تعزز الديمقراطية الدستورية ولا تتصدى للفساد المستشري لن تُعتبر مصالحة حقيقية.

وفي مواجهة هذه الشدائد، تظهر المنظمات الوطنية المؤلفة من الشباب من أعضاء المجتمع المدني وتكتسب المزيد من الثقة في قدراتها. وهي تساعد على بناء المؤسسات التي ستضمن مستقبل أفغانستان. ويجب علينا أن نلتزم بحزم أكبر بدعم هذه المؤسسات ومثلها العليا، لا أن ندعم أولئك الذين يدخلون قاعاتها ويسعون إلى تخريبها لتحقيق مكاسب شخصية.

وعلى طول هذا الطريق نحو الحرية والازدهار في أفغانستان، تقف كندا إلى جانب الذين يسعون إلى بناء مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، وأعرب عن شكري له على إحاطته الإعلامية وعلى العمل المتفاني الذي يضطلع به هو وفريقه لدعم الشعب الأفغاني.

وتؤيد حكومة بلدي البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذه المناقشة.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا في عمليات الانتقال الأمني والسياسي والاقتصادي وأحرز تقدم في كثير من النواحي.

وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وضعت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي الإطار لاستمرار التعاون الوثيق طوال عقد التحول، وذلك في مؤتمرات عقدت في اسطنبول وبون وكابول وطوكيو وكذلك في مؤتمر قمة شيكاغو.

وبعثت تلك المؤتمرات برسالة واضحة مفادها استمرار دعم المجتمع الدولي لأفغانستان وشعبها.

أولا، يجب على حكومة أفغانستان أن تركز على التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في شكله الحالي. فالنساء والفتيات الأفغانيات بحاجة إلى الحماية التي من المفترض أن يكفلها القانون وهن جديرات بها. ومع ذلك، فإنهن لن يحصلن عليها إلا إذا تم تنفيذ القانون تنفيذا كاملا بمعرفة قطاع عدالة لديه الاستعداد والقدرات، بما في ذلك الشرطة والمدعون العامون والقضاة. ومتابعة تنفيذ القانون كان التزاما أساسيا تعهدت به حكومة أفغانستان، والتي سيتم الحكم عليها استنادا إلى وفائها بهذا الالتزام.

ثانيا، من الضروري أن تظهر حكومة أفغانستان التزاما جديا بتنظيم عملية انتخابية قوية. ويشمل ذلك إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية، بما في ذلك إنشاء آلية ذات مصداقية لحل المنازعات الانتخابية وسن تشريعات تسمح بتعيين الأفراد المؤهلين في تلك الهيئة وفي اللجنة الانتخابية المستقلة. ويجب السماح لعملية فرز المرشحين وحماية وسائط الإعلام الحرة والمستقلة ومشاركة المجتمع المدني باحتلال مكانة بارزة في جميع مراحل العملية.

ثالثا، ستركز كندا بقوة على الجهود المبذولة لتحسين المساءلة المالية ومكافحة الفساد.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا لا تزال مصممة على دعم أفغانستان طوال الفترة الانتقالية. ومع ذلك، أعلننا بوضوح أننا يجب أن نستمر في رؤية تقدم نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفتيات والنساء، وحرية الدين والضمير وحرية التعبير.

وقد أوضحنا بنفس القدر ضرورة محاسبة الشبكات الإرهابية من الدول المجاورة، بما في ذلك أولئك الذين يدعمونها.

الانتخابات المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، فلا بد من اتخاذ تدابير فعالة لمنع ممارسات التزوير الانتخابي على نطاق واسع. وبوسع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تواصل تعزيز الدور القيّم الذي تضطلع به فيما يتعلق بدعم تلك العملية التي يقودها ويملكها الأفغان أنفسهم. ويتمثل هدفنا المشترك في إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة وذات مصداقية في أفغانستان.

ويكتسي الحفاظ على المكاسب التي تحققت وترسيخها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أفغانستان أهمية بالغة. ونحن على ثقة بأن الحكومة الأفغانية ستواصل كفالة استقلال اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وفقا للقانون الأفغاني ومبادئ باريس.

وتتطلع ألمانيا إلى اجتماع كبار المسؤولين الذي سيعقد في كابول في ٣ تموز/يوليه بهدف استعراض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الالتزامات المتبادلة لإطار المساءلة. ونشجع بقوة على إحراز التقدم في تلك المسائل قبل انعقاد الاجتماع المذكور.

ونرحب بافتتاح مكتب حركة طالبان في الدوحة. فمن شأن ذلك أن يكون بداية جديدة، غير أن من المتوقع أن تستغرق النتائج المتوقعة سنوات عديدة، علاوة على أنها ستشهد العديد من النكسات دون شك. ومع ذلك، فإننا لا نرى ثمة بديلا لذلك الطريق. فالأمر كله يتوقف الآن على استعداد جميع المحاورين الأفغان للدخول في مفاوضات موضوعية. وكما حدث في الماضي، فلا تزال ألمانيا على استعداد لتقديم مساعيها الحميدة عند الاقتضاء.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن ألمانيا ستواصل تقديم الدعم إلى حكومة أفغانستان أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

ومن المقرر أن يشهد هذا العام اتخاذ أفغانستان لخطوات هامة في تنفيذ القرارات التي اتخذت في هذه المؤتمرات. وستواصل ألمانيا دعم أفغانستان في جهودها للقيام بذلك.

وحكومة بلدي ترحب بالتقدم المحرز في عملية نقل المسؤولية الامنية. وقد أعلن الرئيس كرزاي عن المرحلة الخامسة والأخيرة من العملية الانتقالية في شقها الأمني في وقت سابق هذا الاسبوع.

وقد استأنفت قوات الأمن الوطني الأفغانية - خلال ذلك الحدث الهام - تولي المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء البلد. ولا تزال قوات الأمن تواجه تحديات خطيرة، على النحو الذي تؤكدته آخر سلسلة من الهجمات على المؤسسات الأفغانية والدولية على حد سواء. ومع ذلك، فإن ألمانيا على ثقة بأن قوات الأمن الأفغانية ستواصل إثبات قدرتها على الاستجابة لتلك التحديات بفضل الدعم الدولي المتعاضم والمتواصل المقدم إليها.

لقد كررت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي - عبر المؤتمرين المعقودين في بون وطوكيو - التأكيد على الشراكة والاتفاق على الالتزامات المتبادلة التي تشكل الأساس الذي تستند إليه الشراكة بينهما في الأجل الطويل. وحكومة بلدي على اقتناع بأن التنفيذ الشامل وفي الوقت المناسب للالتزامات الواردة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة أمر بالغ الأهمية في تحقيق هدف أفغانستان الرامي إلى التحول إلى بلد ديمقراطي ينعم بالازدهار الاقتصادي.

ونوه في ذلك الصدد، بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في التحضير للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. غير أن إحراز مزيد من التقدم لا يزال يشكل مطلبا ملحا. ويساور ألمانيا القلق بوجه خاص إزاء القرارات المتعلقة بشأن الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك إنشاء آلية ذات مصداقية للشكاوى الانتخابية، علاوة على عدم تعيين الرئيس الجديد للجنة